دولة فلسطين
محافظة القدس الشريف

تقرير جرائم الاحتلال الإسرائيلي في محافظة القدس

خلال الربع الأول من العام 2026

Report Of Israeli Occupation Crimes In Jerusalem Governorate

First Quarter - 2026

إحصاءات محافظة القدس 2026

www.jerusalemgov.ps

pr.unit@jergov.ps

00972562800774

Jerusalem Governorate - محافظة القدس الشريف

jerusalem_governorate

Jerusalem Governorate - محافظة القدس الشريف

Jerusalem Governorate

jerusalemgovernorate

إعلام محافظة القدس

الفهرس

البيان	رقم الصفحة
المقدمة	4
الشهداء	5
ملف الشهداء المحتجزة جثامينهم لدى الاحتلال	7
الجرائم والانتهاكات في المسجد الأقصى المُبارك	8
اعتداءات المستعمرين	14
الإصابات المسجلة	18
حالات الاعتقال	22
قرارات المحاكم الاحتلالية بحق المقدسيين	25
عمليات الهدم والتجريف ومصادرة الممتلكات	36
قرارات الهدم والإخلاء القسري ومصادرة الأراضي	40
استهداف الشخصيات المقدسية الوطنية والدينية	41
الجرائم والانتهاكات ضد المؤسسات والمعالم المقدسية	42
انتهاكات الاحتلال بحق الأسرى المقدسيين	45
المشاريع الاستعمارية	47
قرار إسرائيلي لتسوية أراضي القدس	55
حيّ البستان في سلوان: معركة الوجود	56
منع قداس أحد الشعانين في كنيسة القيامة	59
مخطط "حي شامي" الاستعماري	60
الانتهاكات بحق وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا	64
تصعيد سياسات التهجير القسري والاستيلاء في حي بطن الهوى	68

إغلاق مستمر للمسجد الأقصى وكنيسة القيامة

وسياسة ممنهجة لفرض واقع جديد في القدس

(6) شهداء و(9373) مستعمرًا اقتحموا المسجد الأقصى المبارك و(147) عملية هدم وتجريف و(419) حالة اعتقال، (595) قرار بالإبعاد، خلال الربع الأول من عام 2026

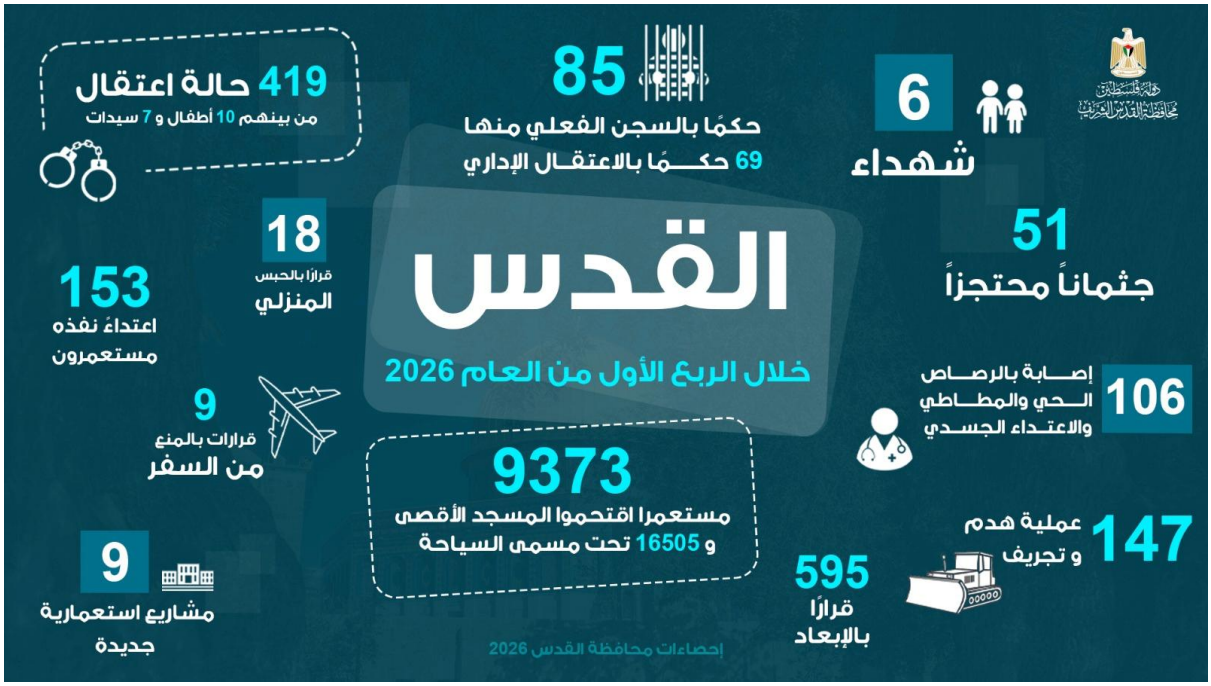

المقدمة

شهدت محافظة القدس خلال الربع الأول من عام 2026 مرحلة هي الأصعب والأخطر منذ احتلال عام 1967، حيث تشن سلطات الاحتلال حرباً وجودية تستهدف تقويض صمود أهلنا وتهويد مقدساتنا. إننا نضع هذا التقرير بين أيدي سفارات دولة فلسطين، والبعثات الدبلوماسية، والمنظمات الدولية، والوسائل الإعلامية كافة، ليكون صرخة حق في وجه التزييف، وتذكيراً بأن القدس تمر بمنعطف تاريخي يتطلب استنهاض كافة الجهود الوطنية والدولية للجم تغول الاحتلال الذي لم يسلم من إرهابه بشرٌ ولا حجر.

لقد بلغ التصعيد ذروته في المسجد الأقصى المبارك، عبر إجراءات قمعية غير مسبوقة وصلت حد إغلاقه التام وحرمان المصلين من الوصول إليه خلال شهر رمضان الفضيل حتى اليوم، في خطوة هي الأخطر منذ نكسة 67، تهدف لتكريس السيادة الاحتلالية والطقوس التلمودية.

وبالتوازي، شملت جرائم الاحتلال إعدام (6) شهداء ميدانياً، وهدم (147) منشأة، وتصاعد قرارات الإبعاد والاعتقال، واستهدافاً شرساً لحي بطن الهوى ومؤسسات الأونروا، ضمن مخطط عزل المدينة عن عمقها الفلسطيني.

وانطلاقاً من مسؤوليتها السيادية والوطنية، تواصل محافظة القدس –عبر وحدة العلاقات العامة والإعلام– ممارسة دورها المحوري كحلقة وصل أساسية في قلب العاصمة المحتلة، ودورها المرجعي كالمصدر الأول والموثوق للمعلومة الصادقة والموثقة.

إننا نضع هذا الجهد التوثيقي الممنهج بين أيدي الباحثين، ومراكز الأبحاث، والصحفيين، والمؤسسات الحقوقية، ليكون مادة مرجعية في فضح جرائم الاحتلال وملاحقته قانونياً.

إن صون القدس لم يعد يحتمل بيانات الإدانة، بل يفرض تحركاً ميدانياً عاجلاً لوقف سياسة الإفلات من العقاب، فالقدس اليوم هي اختبار الضمير الإنساني والقرار الوطني الموحد.

أسرة التحرير

الشهداء

ارتقى خلال الربع الأول من عام 2026 ستة شهداء من محافظة القدس، في سياق متصاعد من العنف المنظم الذي تمارسه قوات الاحتلال الإسرائيلي وميليشيات المستعمرين، وسط بيئة ممنهجة من الإفلات من العقاب وانعدام المساءلة.

- ففي 18 شباط 2026، ارتقى الشاب نصر الله محمد جمال أبو صيام من بلدة مخماس شمال شرق القدس، متأثرًا بجراحه التي أُصيب بها خلال هجوم مسلح نفذه مستعمرون على البلدة، حيث استُهدف بشكل مباشر أثناء تواجده في محيط منزله.
- وفي 18 آذار 2026، ارتقى الشاب المقدسي مراد شويكي، إثر إطلاق النار عليه من قبل مستعمرين أثناء عمله سائقًا لحافلة داخل الخط الأخضر.
- وفي 25 آذار 2026 استُشهد الشاب قاسم أمجد أبو العمل شقيرات (21 عاماً) برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي، عقب اقتحام قوة خاصة من جيش الاحتلال، تضم وحدات "المستعربين" وحرس الحدود، منزل عائلته في بلدة جبل المكبر جنوب شرق القدس المحتلة. ووفق إفادات عائلته،

أقدمت القوات على إطلاق النار عليه بشكل مباشر داخل غرفة نومه وأمام أعين ذويه، في جريمة إعدام ميداني.

- وفي 26 آذار 2026، ارتقى الشاب محمد فرج المالحي (38 عامًا)، من بلدة شرفات قرب بيت صفافا، متأثرًا بإصابته برصاص مستعمرين خلال هجوم على منطقة حرملة شرق بيت لحم، في اعتداء مسلح طال أيضًا أفرادًا من عائلته.
- وفي 27 آذار 2026، ارتقى الشاب مصطفى أسعد مصطفى حمد، متأثرًا بإصابته برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي على مدخل مخيم قلنديا، عقب استهداف مباشر لمجموعة من الشبان خلال اقتحام المخيم.
- وفي اليوم ذاته، ارتقى الشاب سفيان أحمد صالح أبو ليل (46 عامًا)، متأثرًا بإصابته برصاص قوات الاحتلال خلال اقتحام مخيم قلنديا، في سياق استخدام مفرط للقوة المميتة بحق المدنيين.

تكشف المعطيات استشهاد ثلاثة برصاص المستعمرين وسط غياب التحقيق، ما يكرّس الإفلات من العقاب، ويعكس توظيف عنفهم كأداة للاحتلال، في انتهاكات جسيمة تستوجب مساءلة دولية وحماية المدنيين الفلسطينيين.

ملف الشهداء المحتجزة جثامينهم لدى الاحتلال

واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، حتى نهاية آذار 2026، احتجاز جثامين (51) شهيدًا مقدسيًا، في استمرار واضح لهذه السياسة العقابية. ويُظهر التتبع الزمني تصاعدًا ملحوظًا في أعداد الجثامين المحتجزة، إذ بلغ عددها (23) شهيدًا بنهاية عام 2022، ثم ارتفع إلى (35) في 2023، و(45) في 2024، وصولًا إلى (51) شهيدًا مع نهاية 2025، وهو الرقم الذي ما يزال قائمًا حتى تاريخه، في ظل استمرار حالات الاحتجاز دون إفراج.

وتعكس هذه الأرقام توجّهًا ممنهجًا نحو توظيف احتجاز الجثامين كأداة ضغط وعقاب جماعي، من خلال إبقائها في ثلاجات الموتى وما يُعرف بـ"مقابر الأرقام"، وحرمان العائلات من حقها الطبيعي في دفن أبنائها وفق الشعائر الدينية والإنسانية.

وتشكل هذه الممارسة انتهاكًا جسيمًا لأحكام القانون الدولي الإنساني، وترقى إلى جريمة مركبة تمس كرامة الموتى وحقوق ذويهم، في ظل غياب أي مساءلة حقيقية، ما يعزز من استمرار هذه السياسة ويفرض ضرورة تدخل دولي فاعل لوقفها.

الجرائم والانتهاكات في المسجد الأقصى المُبارك

شهد المسجد الأقصى المبارك خلال الربع الأول من عام 2026 تصعيدًا ملحوظًا في وتيرة الاقتحامات والانتهاكات الإسرائيلية، حيث بلغ إجمالي أعداد المقتحمين (9373) مستعمرًا، إضافة إلى (16505) آخرين دخلوا تحت غطاء ما يُسمّى "السياحة"، وذلك في ظل حماية مشددة من شرطة الاحتلال وقيود مستمرة على وصول المصلين، خاصة خلال شهر رمضان.

ويعكس هذا الارتفاع في الأعداد تكثيفًا لاجراءات الاحتلال الهادفة إلى فرض واقع جديد داخل المسجد، وتقويض الوضع التاريخي والقانوني القائم فيه.

وطوال شهر آذار 2026، فرضت سلطات الاحتلال إغلاقًا شبه كامل على المسجد الأقصى المبارك، بدأ في 28 شباط واستمر حتى إعداد هذا التقرير، في سابقة خطيرة تُعد الأولى منذ احتلال القدس عام 1967 خلال هذه الفترة من العام.

واقتصر التواجد داخل المسجد على عدد محدود من الأئمة وحراس الأوقاف، دون وصول المصلين، فيما أُغلقت مصليات رئيسية، ولم تُسمع الصلوات في أرجاء البلدة القديمة، في إجراء يعكس تصعيدًا غير مسبوق يستهدف تقليص الحضور الإسلامي في المسجد.

أبرز الانتهاكات في المسجد الأقصى خلال الربع الأول 2026:

- 4 كانون الثاني 2026: أقيم حفل تنصيب قائد شرطة الاحتلال الجديد في القدس، أفشالوم بيليد، أسفل محيط المسجد الأقصى في الموقع الذي يسميه الاحتلال "النفق الغربي"، بحضور وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير، في مؤشر واضح لتكريس سياسات أكثر تشددًا داخل المسجد الأقصى.
- 13 كانون الثاني 2026: اقتحم وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير المسجد الأقصى المبارك بشكل مفاجئ، في اقتحامه الرابع عشر منذ توليه منصبه.
- 21 كانون الثاني 2026: سمحت شرطة الاحتلال بإدخال أوراق صلوات يهودية وتوزيعها على المستعمرين داخل باحات المسجد الأقصى، كما أدّى المستعمرون رقصات وانبطاحا داخل ساحات المسجد الأقصى.
- 29 كانون الثاني 2026: اختتم المستعمرون اقتحامهم نهاية الاسبوع داخل المسجد الأقصى بأداء صلوات علنية، ورقصات جماعية، وغناء بصوت مرتفع، بقيادة حاخامات، وتحت حراسة مشددة من القوات الشرطية، حيث جرت الطقوس على امتداد مسار البائكة الغربية داخل الأقصى، وصولًا إلى باب السلسلة، فيما يُسمّى "صلاة استقبال السبت"، في مشهد يتكرر أسبوعيًا مع نهاية كل أسبوع.
- 17 شباط 2026: وزّع مستعمرون أوراق صلوات وملحقًا خاصًا بمناسبة "رأس الشهر العبري" خلال اقتحامهم المسجد الأقصى عشية المناسبة، في استمرار لتصعيد الطقوس العلنية داخل باحاته. وكانت شرطة الاحتلال قد سمحت نهاية الشهر الماضي بإدخال صلوات مطبوعة إلى الأقصى، ليُصبح إدخال هذه الأوراق وأداء الصلوات منها أمرًا شبه يومي خلال الاقتحامات.
- 18 شباط 2026: أعلنت جماعات "الهيكل" عن تمديد مدة الاقتحامات ساعة إضافية لتبدأ عند الساعة السادسة والنصف صباحاً وتستمر حتى الحادية عشرة والنصف ظهراً.
- 19 شباط 2026: منعت سلطات الاحتلال منعت، إدخال وجبات الإفطار إلى المسجد الأقصى كما فرضت قيودا على المصلين قبيل صلاتي العشاء والتراويح.
- 28 شباط 2026: أغلقت سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" أبواب المسجد الأقصى المبارك بشكل كامل، بعد إجبار المصلين على إخلائه صباحًا، بالتزامن مع إعلان حالة الطوارئ على خلفية المواجهة العسكرية مع إيران، واستمر الإغلاق حتى تاريخ إعداد التقرير.

إغلاق المسجد الأقصى المبارك

منذ الثامن والعشرين من شباط 2026، المصادف للعاشر من شهر رمضان المبارك، دخل المسجد الأقصى المبارك مرحلة هي الأخطر في تاريخه المعاصر؛ حيث أحكمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إغلاقه بالكامل بذريعة "حالة الطوارئ" المرتبطة بالتطورات الإقليمية. هذا الإجراء ليس مجرد تدبير أمني مؤقت، بل هو تحول استراتيجي وقانوني يهدف إلى انتزاع الولاية الإدارية التاريخية من دائرة الأوقاف الإسلامية، وفرض سيادة احتلالية مطلقة تُهمش الدور الأردني الهاشمي، وتُخضع أقدس مقدسات المسلمين لقرارات "الجبهة الداخلية" لجيش الاحتلال.

لقد تدرج العدوان عبر فرض قيود عمرية وإدارية قمعية منذ مطلع الشهر الفضيل، شملت منع الاعتكاف وتفعيل دوريات عسكرية مسلحة داخل الساحات في استفزاز صارخ لمشاعر المصلين، وصولاً إلى العزل التام في العشر الأواخر وحرمان عشرات الآلاف من صلوات الجمعة والتراويح والتهجد وإحياء ليلة القدر. ولم يقتصر الأمر على الإغلاق الميداني، بل امتد ليشمل "تعديلات جوهرية" قسرية على هيكلية إدارة المسجد؛ حيث قُلص عدد الموظفين المسموح بدخولهم إلى 25 شخصاً فقط تحت رقابة أمنية مشددة.

إن هذه السياسة الممنهجة، التي تُوجت بتمديد الإغلاق حتى إعداد التقرير، ترافقت مع حملة تطهير عرقي صامتة تمثلت في إصدار أكثر من 595 قرار إبعاد منذ بداية العام، طالت أئمة وحراس ومرابطين، في محاولة لتفريغ المسجد من حماته.

وفي مقابل هذا الحظر الإسلامي الشامل، كشفت سلطات الاحتلال عن وجهها العنصري بالسماح لخمسين من الحاخامات والمستعمرين بأداء طقوس تلمودية في ساحة البراق خلال عيد الفصح العبري، والآلاف في احتفالات "البوريم" في شوارع القدس، مما يفضح زيف الذرائع الأمنية ويؤكد أن "الطوارئ" ليست سوى غطاء قانوني لتغيير الوضع التاريخي القائم

ومن الناحية القانونية الدولية، يمثل إغلاق الأقصى انتهاكاً جسيماً لاتفاقية جنيف الرابعة والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر في تموز 2024، والذي أكد عدم شرعية الاحتلال في القدس.

فالاحتلال، بوصفه سلطة أمر واقع، لا يملك أي حق سيادي يخول له تطبيق قوانين الطوارئ على أرض محتلة أو المساس بحرية العبادة، وبالتالي إن عرقلة الوصول إلى أماكن العبادة وتغيير معالم الإدارة الدينية يمثلان جريمة ضد التراث الإنساني وخرقاً للالتزامات الدولية التي تفرض احترام المعتقدات الدينية للسكان الواقعين تحت الاحتلال.

لقد امتدت آثار هذا الحصار لتضرب العصب الاقتصادي والاجتماعي لمدينة القدس؛ حيث ركنت الحركة التجارية في البلدة القديمة تحت وطأة الركود، وغابت مظاهر العيد وتكبيراته للمرة الأولى منذ عقود، في محاولة لكسر إرادة المقدسيين وإضعاف قدرتهم على الوجود الجماعي.

إن رسالة الاحتلال الواضحة، والتي وثقتها صور أحد جنوده المستفزة داخل المصليات، مفادها أنه يسعى لفرض واقع "صاحب القرار الوحيد" وتكريس التقسيم الزماني والمكاني كأمر واقع لا رجعة عنه.

تضع محافظة القدس هذه الحقائق الموثقة أمام المجتمع الدولي وسفارات دولة فلسطين، مؤكدة أن الصمت تجاه هذا التفرد الإسرائيلي بالمسجد الأقصى يمنح الاحتلال الضوء الأخضر لتصفية الوجود الإسلامي والمسيحي في العاصمة المحتلة.

إن حماية الأقصى اليوم ليست شأناً دينياً فحسب، بل هي اختبار لمدى التزام المنظومة الدولية بقراراتها وحماية الوضع القانوني لمدينة القدس من التغول الأيديولوجي والسياسي الذي يسعى لتحويل صراع سياسي إلى حرب دينية شاملة .

الجدول رقم (1) يوضح توزيع اقتحامات الأقصى خلال الربع الأول للعام 2026

الشهر	العدد
شهر كانون الثاني	4397 مستعمرًا 7868 تحت مسمى "سياحة"
شهر شباط	4976 مستعمرًا 8637 تحت مسمى "سياحة"
شهر آذار	المسجد الأقصى مغلق.
المجموع	9373 مستعمرًا 16505 تحت مسمى "سياحة"

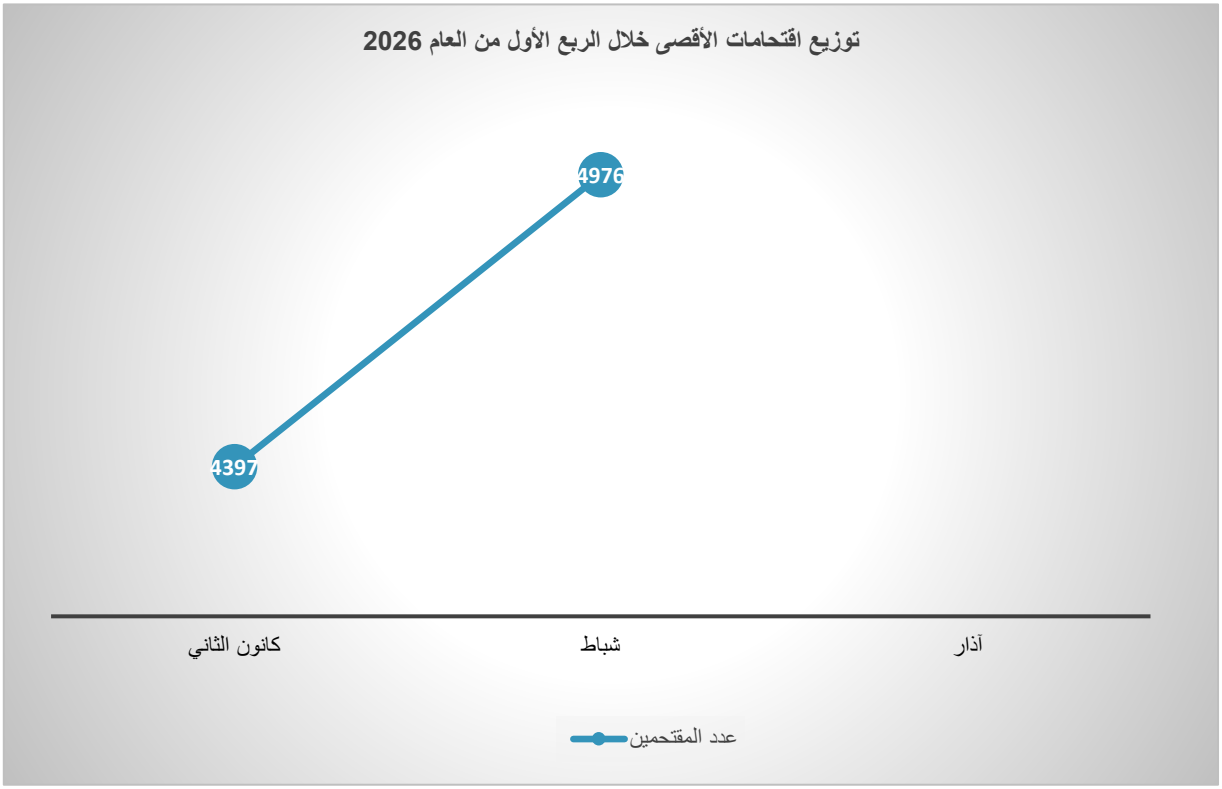

الجدول رقم (2) مقارنة اقتحامات المستعمرين خلال الربع الأول للأعوام (2021-2026)

العام	العدد
2021	6200 مستعمرًا
2022	11104 مستعمرًا
2023	11454 مستعمرًا
2024	9894 مستعمرًا
2025	13064 مستعمرًا
2026	9373 مستعمرًا

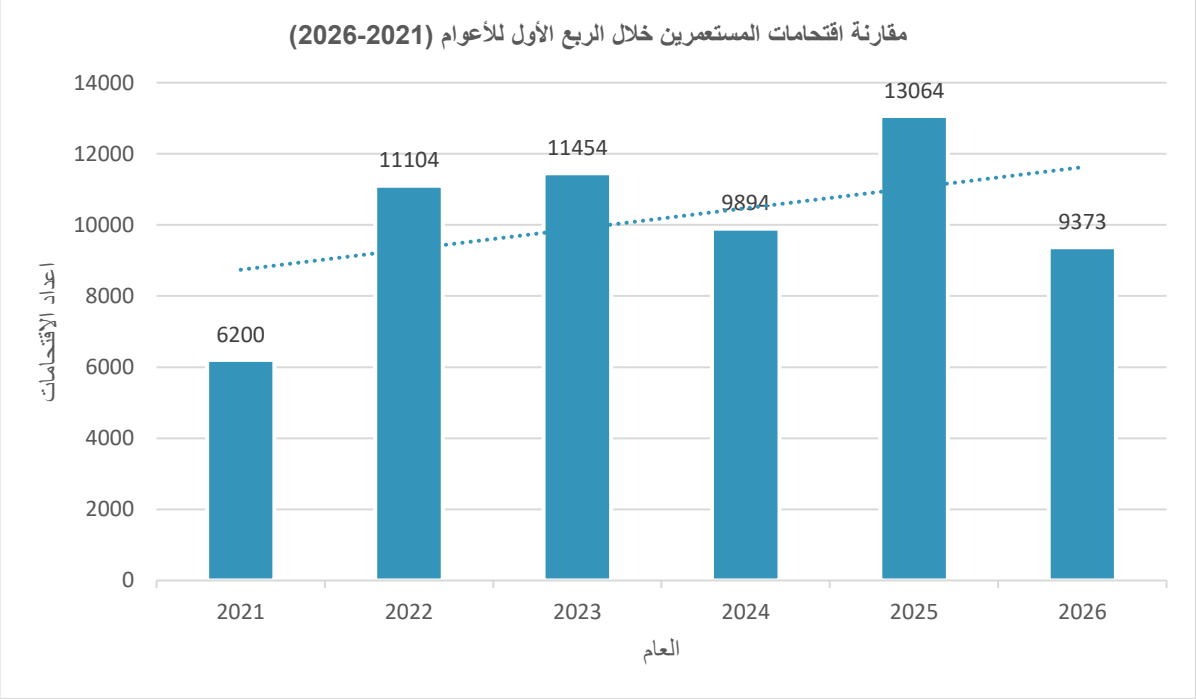

اعتداءات المستعمرين

رصدت محافظة القدس خلال الربع الأول من عام 2026 تنفيذ المستعمرين (153) اعتداءً في محافظة القدس، منها (32) اعتداءً بالإيذاء الجسدي، أسفرت عن استشهاد الشبان: نصر الله أبو صيام من بلدة مخماس، ومراد شويكي من العيزرية، ومحمد المالحي من شرفات.

وتوزعت هذه الاعتداءات بين إطلاق نار، وإيذاء جسدي، وإحراق ممتلكات، والاستيلاء على منازل، وإقامة بؤر استعمارية، وسرقة ممتلكات، وإغلاق طرق، وملاحقة رعاة، واقتحام منازل وتخريبها. كما شملت اعتداءات على الكنائس، ومحاولات إدخال قرابين حيوانية إلى المسجد الأقصى المبارك، والتحريض على تنفيذ طقوس تلمودية فيه.

وجرت هذه الانتهاكات بحماية مباشرة من قوات الاحتلال، في إطار تصعيد منظم ومتعدد المستويات يستهدف المسجد الأقصى، والتجمعات البدوية، والممتلكات، والمقدسات الإسلامية والمسيحية، ويعكس تكامل الأدوار بين الجماعات الاستعمارية والحكومة اليمينية المتطرفة لفرض وقائع جديدة على الأرض وتقويض الوضع القائم.

أبرز اعتداءات المستعمرين خلال الربع الأول من عام 2026:

- 17 كانون الثاني 2026: هاجم عشرات المستعمرين تجمع خلة السدرة البدوي قرب مخماس، ما أدى إلى إصابات وإحراق مركبات ومساكن.
- 29 كانون الثاني 2026: اعتداء بالبصق على كنيسة الجثمانية في البلدة القديمة في انتهاك لحرمة المقدسات.
- 18 شباط 2026: استشهاد الشاب نصر الله أبو صيام متأثرًا بإصابته عقب هجوم للمستعمرين على بلدة مخماس.
- 19 شباط 2026: استهداف كنيسة الزيارة في عين كارم وكتابة شعارات عنصرية على جدرانها.
- 7 آذار 2026: إصابات في صفوف مواطنين وطفل، وقتل أغنام خلال هجوم واسع على تجمعات بدوية في مخماس وجبع.
- 11 آذار 2026: الشروع بإقامة بؤرة استعمارية جديدة على أراضي بيت إكسا وإغلاق طرق .
- 22 آذار 2026: استيلاء المستعمرين على شقق سكنية في حي بطن الهوى بسلوان والاعتداء على مواطنين وأطفال.
- 26 آذار 2026: إصابة عدد من المواطنين في هجوم على تجمع خلة السدرة، بالتزامن مع استيلاء على منازل ونشر مواد تحريضية تستهدف المسجد الأقصى.
- 26 آذار 2026 استُشهد الشاب محمد فرج المالحي (38 عامًا) من بلدة شرفات جنوب غرب القدس المحتلة، متأثرًا بإصابته برصاص حي في الرأس، عقب هجوم نفذته مجموعة من المستعمرين على أراضي عائلته في منطقة حرملة شرق بيت لحم. ووفق إفادات ميدانية، أطلق المستعمرون الرصاص الحي بشكل مباشر باتجاه أفراد العائلة أثناء تواجدهم في أرضهم، ما أدى إلى إصابة المالحي إصابة حرجة أُعلن عن استشهاده لاحقًا، في حين أُصيب والده وشقيقه.
- 29 آذار 2026: محاولة إدخال قرابين حيوانية إلى البلدة القديمة في القدس والتحريض على تنفيذ طقوس داخل الأقصى.

قانونيًا، تتحمل سلطات الاحتلال المسؤولية الكاملة عن هذه الانتهاكات بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، ويعد الامتناع عن منع هذه الاعتداءات أو ملاحقة مرتكبيها، في ظل الحماية المباشرة التي توفرها قوات الاحتلال، يرقى إلى مستوى التواطؤ والإخلال الجسيم بالالتزامات الدولية.

الجدول رقم (3) يوضح توزيع اعتداءات المستعمرين خلال الربع الأول للعام 2026

الشهر	العدد
شهر كانون الثاني	53 اعتداء بينها 4 بالإيذاء الجسدي
شهر شباط	47 اعتداء بينها 9 بالإيذاء الجسدي
شهر آذار	53 اعتداء بينها 19 بالإيذاء الجسدي
المجموع	153 اعتداء بينها 32 بالإيذاء الجسدي

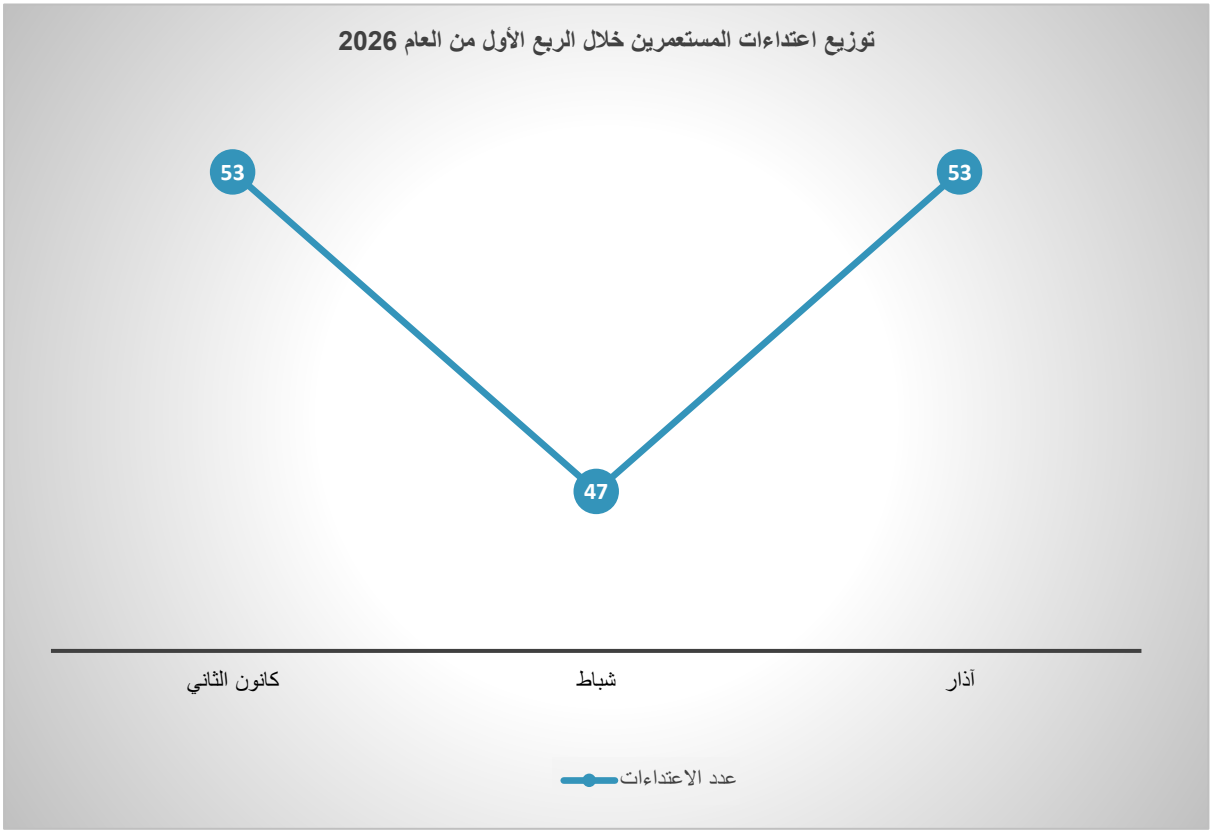

الجدول رقم (4) مقارنة اعتداءات المستعمرين خلال الربع الأول للأعوام (2021-2026)

العام	العدد
2021	31 منها 13 إيذاء جسدي
2022	104 اعتداءات منها 29 إيذاء جسدي
2023	54 اعتداء منها 6 إيذاء جسدي
2024	34 اعتداء منها 5 إيذاء جسدي
2025	33 اعتداء منها إيذاء جسدي واحد
2026	153 اعتداء بينها 32 بالإيذاء الجسدي

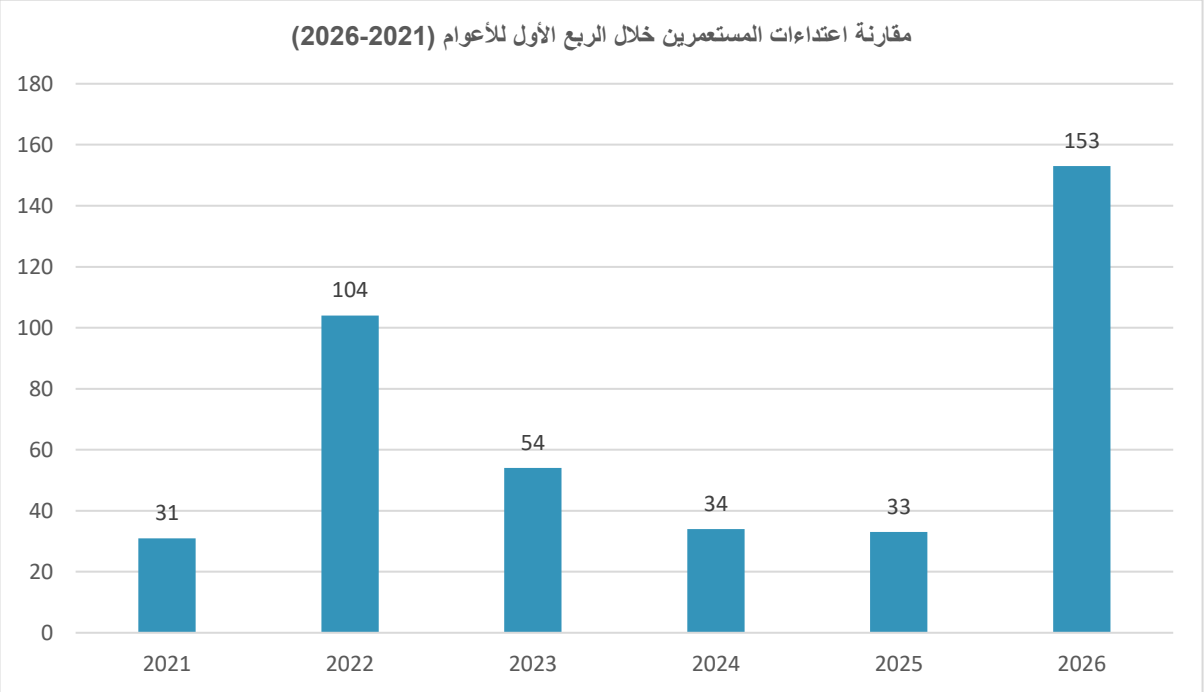

الإصابات المسجلة

رصدت محافظة القدس خلال الربع الأول من عام 2026 ما مجموعه (106) إصابات في محافظة القدس، نتيجة سلسلة متواصلة من الانتهاكات والاعتداءات التي نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستعمرون بحق المقدسيين. وتنوعت هذه الإصابات بين الرصاص الحي والمعدني، والاعتداء بالضرب المبرح، والإصابات بالغاز المسيل للدموع، إلى جانب إصابات ناجمة عن اعتداءات مباشرة للمستعمرين، في سياق تصعيد ميداني ممنهج.

وقد تركزت الإصابات بشكل لافت في محيط جدار الفصل العنصري، خاصة في بلدتي الرام وكفر عقب ومخيم قلنديا، حيث سُجلت 25 إصابة في صفوف العمال والشبان أثناء محاولتهم اجتياز الجدار أو التواجد قربه، سواء نتيجة إطلاق النار المباشر أو خلال الملاحقة والاعتقال.

كما طالت الإصابات بلدات سلوان، وعناتا، وبدو، وبيت إكسا، والعيزرية، ومخيم شعفاط، إضافة إلى تسجيل إصابات متكررة في التجمعات البدوية، خاصة في مخماس والخان الأحمر، جراء اعتداءات المستعمرين.

وتُظهر المعطيات تصاعدًا واضحًا في وتيرة الإصابات الناتجة عن اعتداءات المستعمرين، خاصة خلال شهري شباط وآذار، حيث سُجلت إصابات جماعية، أبرزها إصابة خمسة شبان في مخماس خلال شباط، و(9) مواطنين في تجمع خلة السدرة خلال آذار، ما يعكس استهدافًا مباشرًا للتجمعات الفلسطينية الهشة ومحاولات دفعها نحو التهجير القسري.

أبرز الإصابات خلال الربع الأول من عام 2026:

3 كانون الثاني 2026: إصابة أربعة مواطنين برصاص الاحتلال في محيط جدار الفصل في بلدة الرام.

17 كانون الثاني 2026: أربع إصابات خلال هجوم مستعمرين على تجمع خلة السدرة البدوي في مخماس.

18 شباط 2026: إصابة خمسة شبان برصاص المستعمرين في مخماس، إضافة إلى إصابات خلال اقتحام مخيم قلنديا.

22 شباط 2026: إصابتان بالرصاص الحي قرب جدار الفصل في الرام، إلى جانب إصابات برشّ غاز الفلفل في تجمع الحثرورة البدوي.

1 آذار 2026: إصابة ثلاثة مواطنين بينهم طفلان خلال اقتحام مخيم قلنديا وكفر عقب.

12 آذار 2026: إصابة ثلاثة شبان برصاص الاحتلال خلال اقتحام بلدة سلوان، إحداها خطيرة.

22 آذار 2026: أربع إصابات خلال اعتداءات متزامنة لقوات الاحتلال والمستعمرين في سلوان ومحيط جدار الرام.

26 آذار 2026: إصابة (9) مواطنين في هجوم واسع للمستعمرين على تجمع خلة السدرة في مخماس.

27 آذار 2026: أربع إصابات خلال اقتحام مخيم قلنديا وبلدة بيت حنينا.

الجدول رقم (5) يوضح توزيع الإصابات المسجلة خلال الربع الأول للعام 2026

الشهر	العدد
شهر كانون الثاني	31 إصابة
شهر شباط	33 إصابة
شهر آذار	42 إصابات
المجموع	106 إصابات

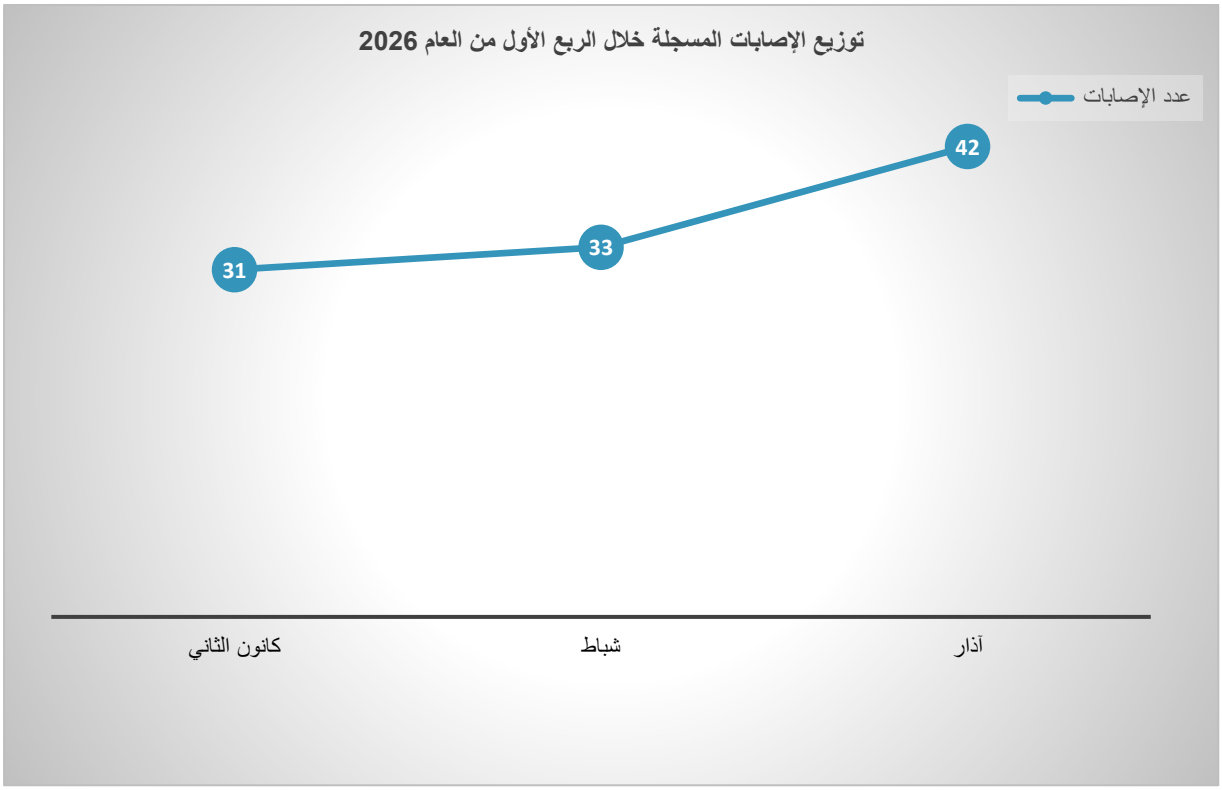

الجدول رقم (6) مقارنة الإصابات المسجلة خلال الربع الأول للأعوام (2021-2026)

العام	العدد
2021	23 إصابة
2022	903 إصابات
2023	59 إصابة
2024	42 إصابة
2025	33 إصابة
2026	106 إصابات

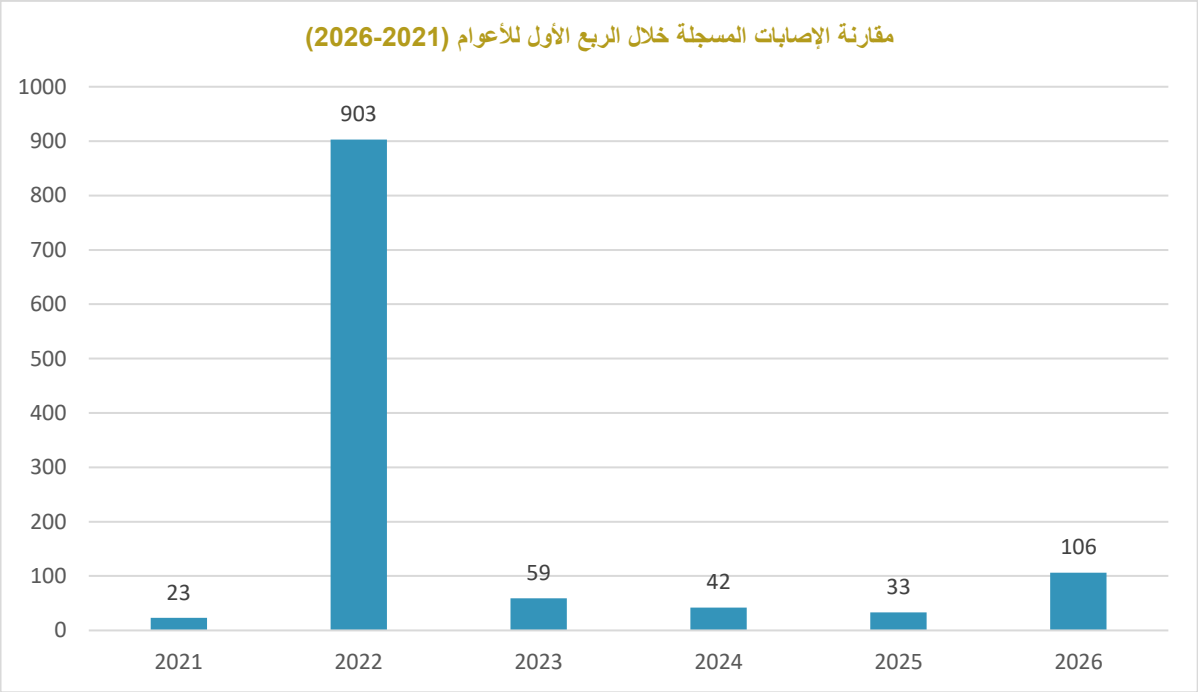

حالات الاعتقال

رصدت محافظة القدس اعتقال (419) مواطنًا خلال الربع الأول من عام 2026، منهم (10) أطفال و(7) سيدات، في إطار سياسة قمع ممنهجة تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق المقدسيين.

وشملت الاعتقالات اقتحامات للمنازل والأحياء، وتوقيفات ميدانية على الحواجز والطرقات، مع استخدام القوة المفرطة والضرب والتخويف، مما يعكس استمرار سياسة الإفلات من العقاب واستهداف الهوية الفلسطينية ومقدسات المدينة.

وتوزعت الاعتقالات على مناطق القدس المختلفة، أبرزها: مخيم قلنديا، العيسوية، عناتا، سلوان، كفر عقب، بيت دقو، حي باب العامود، ومحيط المسجد الأقصى المبارك، كما طالت نشطاء، صحفيين، وأسرى محررين، وعدد كبير من العمال الفلسطينيين القادمين من المحافظات، ما يوضح محاولة الاحتلال السيطرة على مختلف جوانب الحياة المدنية والمهنية في القدس باستخدام القمع والترهيب.

الجدول رقم (7) يوضح توزيع الاعتقالات خلال الربع الأول للعام 2026

الشهر	العدد
شهر كانون الثاني	103 حالات اعتقال
شهر شباط	104 حالات اعتقال
شهر آذار	212 حالة اعتقال
المجموع	419 حالة اعتقال

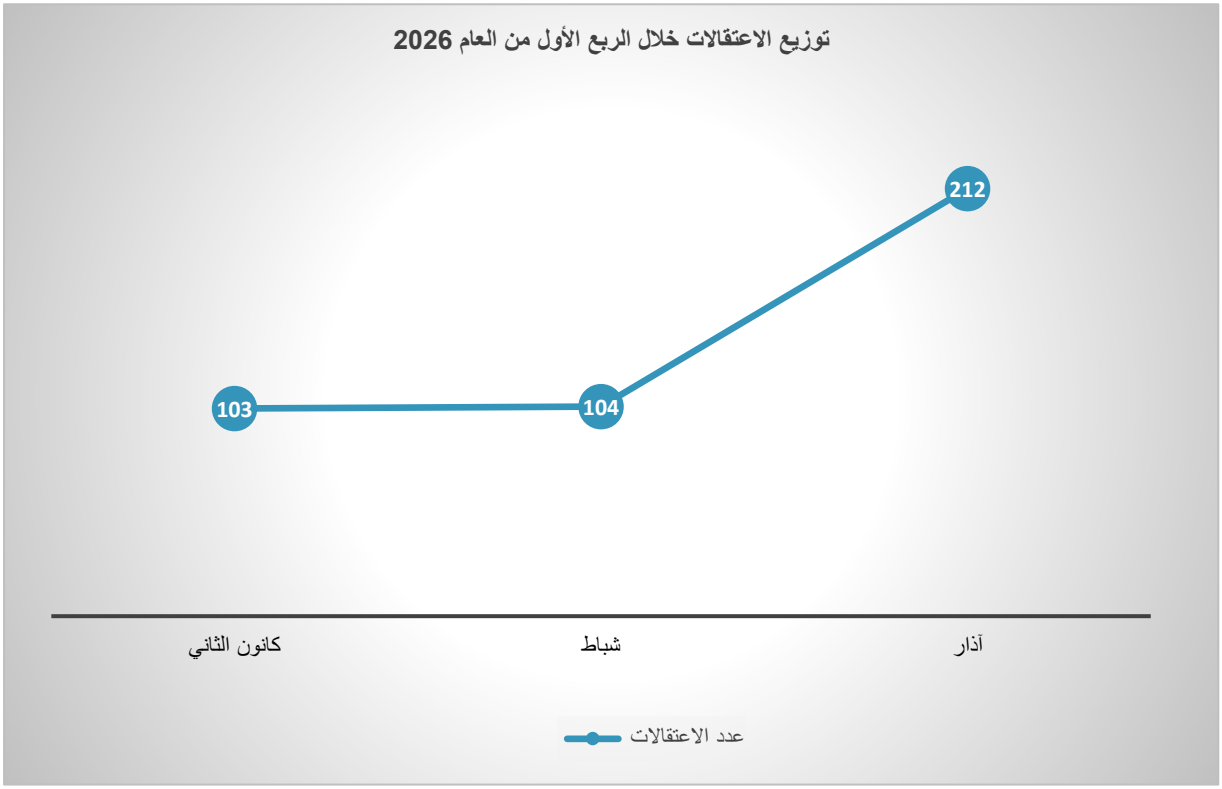

الجدول رقم (8) مقارنة حالات الاعتقال التي رُصدت خلال الربع الأول للأعوام (2021-2026)

العام	العدد
2021	465 من بينهم 24 سيدة
2022	688 من بينهم 35 سيدة
2023	736 من بينهم 26 سيدة
2024	461 من بينهم 26 سيدة
2025	239 من بينهم 22 سيدة
2026	419 من بينهم 7 نساء

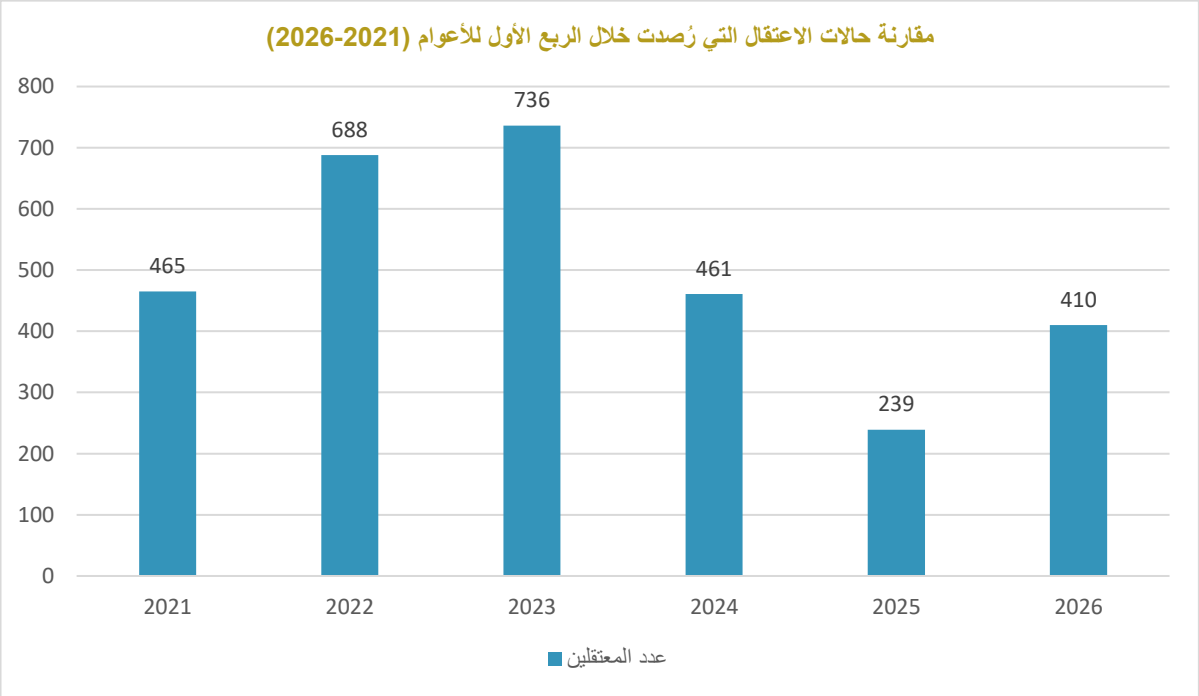

قرارات محاكم الاحتلال بحق المقدسيين

تستمر محاكم الاحتلال الإسرائيلي في إصدار أحكام تعسفية بحق المعتقلين المقدسيين، تشمل السجن لفترات متفاوتة، وفرض الحبس المنزلي الإجباري، بالإضافة إلى قرارات بالإبعاد عن أماكن السكن أو العبادة، وفرض غرامات مالية باهظة تثقل كاهل العائلات. كما واصلت هذه المحاكم تمديد الاعتقال الإداري التعسفي لعدد من الأسرى دون توجيه تهم واضحة، وفي بعض الحالات لفترات تمتد لسنوات، وهو خرق صارخ لمبادئ المحاكمة العادلة.

أحكام بالسجن الفعلي

رصدت محافظة القدس خلال الربع الأول من عام 2026 إصدار محاكم الاحتلال (85) حكمًا وقرارًا بحق الأسرى المقدسيين، منها (69) حكمًا بالاعتقال الإداري، أي دون توجيه تهمة ضد المعتقلين، و(16) حكمًا بالسجن الفعلي، تراوحت مددها بين عدة أشهر وحتى ست سنوات، ما يعكس استمرار سياسة الاحتلال القمعية والتصعيدية في استهداف المعتقلين المقدسيين من جميع الفئات.

أبرز الأحكام والقرارات خلال الربع الأول من عام 2026:

- 6 كانون الثاني: جدد الاحتلال الاعتقال الإداري للأسيرين المقدسيين سيف الدين مزهر وحمزة سهمود من مخيم قلنديا لمدة 6 أشهر.
- 7 كانون الثاني: حكم بالسجن الفعلي على آدم غيث (9 أشهر) ومراد أبو ريالة (5 أشهر) مع غرامات مالية قدرها 5000 و3000 شيكل.
- 20 كانون الثاني: صدرت أحكام بالسجن الفعلي ضد محمد علي عبيد (30 شهرًا) وأمير عبيد (24 شهرًا).
- 5 شباط: تحويل موظفي الأوقاف الإسلامية مهدي العباسي وعبد الرحمن الشريف إلى الاعتقال الإداري لمدة 4 أشهر.
- 11 شباط: جدد الاحتلال الاعتقال الإداري للفتى المقدسي إسماعيل ناصر محيلس (16 عامًا) للمرة الخامسة على التوالي.
- 15 شباط: حكم بالسجن الفعلي 2 سنة و8 أشهر على الشاب المقدسي شادي خوري مع غرامة مالية 12 ألف شيكل، مع 6 أشهر وقف التنفيذ.
- 22 شباط: صدرت أوامر اعتقال إداري بحق 7 مواطنين، بينهم أطفال، من القدس ومخيمات شمالها لمدة 4 أشهر.
- 23 آذار: الحكم على رضا محمد عبيد بالسجن الفعلي سنتين و11 شهرًا بعد الإفراج عنه ضمن صفقة تبادل الأسرى.
- 26 آذار: صدرت أحكام بالسجن الفعلي 36 شهرًا بحق محمد علاء عبيد، وتجديد أوامر اعتقال إداري متعددة لشبان من مخيم قلنديا وبلدة بدو.
- 29 آذار: صدرت أحكام بالسجن الفعلي بحق الشابين باسل عبد محمود (30 شهرًا) ومحمود عبد الحافظ عطية (25 شهرًا)، وتجديد الاعتقال الإداري لعريب أبو خضير لمدة 6 أشهر إضافية.

الجدول رقم (9) يوضح توزيع أحكام السجن الفعلي التي رُصدت خلال الربع الأول للعام 2026

الشهر	العدد
شهر كانون الثاني	29 حكمًا منها 19 حكمًا بالاعتقال الإداري
شهر شباط	16 حكمًا منها 14 حكمًا بالاعتقال الإداري
شهر آذار	40 حكم منها 36 حكمًا بالاعتقال الإداري
المجموع	**85 حكمًا منها 69 حكمًا بالاعتقال الإداري**

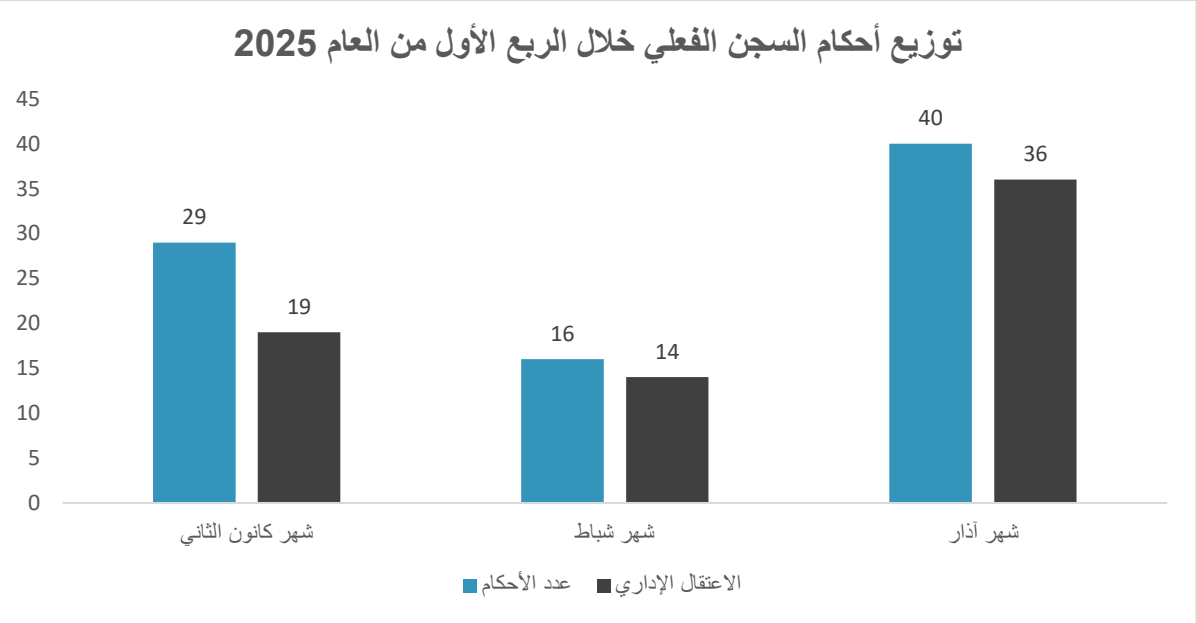

الجدول رقم (10) مقارنة أحكام السجن الفعلي التي رُصدت خلال الربع الأول للأعوام (2021- 2026)

العام	العدد
2021	29 حكمًا
2022	77 حكمًا منها 14 إداري
2023	112 حكمًا منها 36 إداري
2024	77 حكمًا منها 58 إداري
2025	73 حكمًا منها 32 إداري
2026	85 حكمًا منها 69 إداري

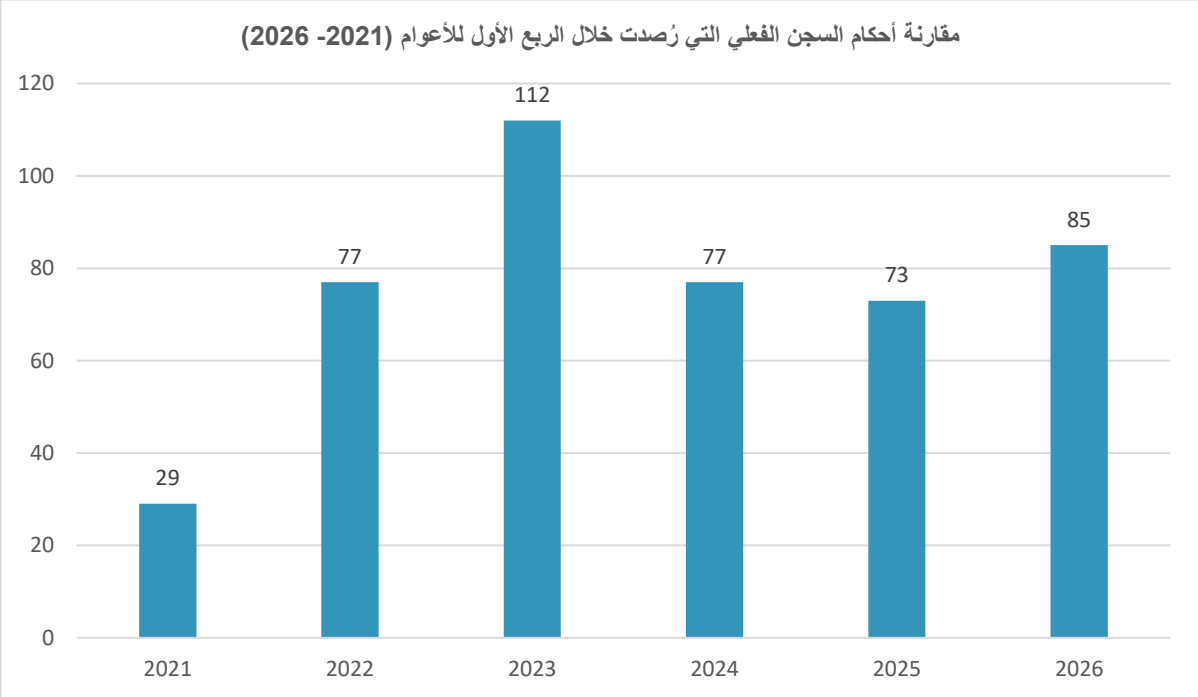

قرارات بالحبس المنزلي

رصدت محافظة القدس خلال الربع الأول من عام 2026 استمرار استخدام سلطات الاحتلال الإسرائيلي لسياسة الحبس المنزلي كإجراء قسري يستهدف المواطنين المقدسيين، حيث يُفرض على المعتقلين الإقامة الجبرية داخل منازلهم لفترات متفاوتة، مرفقة بشروط مشددة تشمل الإبعاد عن مناطق محددة، أو تقييد استخدام وسائل الاتصال، أو فرض كفالات وغرامات مالية.

وقد وثّقت المحافظة خلال هذه الفترة إصدار ما لا يقل عن (18) قرارًا بالحبس المنزلي في ظل تصاعد واضح في استهداف فئات محددة، لا سيما الشباب والصحفيين.

وشملت هذه القرارات الإفراج عن معتقلين بشروط الحبس المنزلي لعدة أيام، إضافة إلى أوامر إبعاد عن البلدة القديمة في القدس، إلى جانب فرض قيود إضافية على حرية الحركة والعمل.

كما طالت هذه الإجراءات صحفيين، حيث فُرضت عليهم قيود مشددة شملت منع استخدام الهاتف ووسائل التواصل الاجتماعي طوال فترة الحبس المنزلي.

وتؤكد محافظة القدس أن هذه السياسة تمثل أداة ضغط وعقاب جماعي، تُستخدم للسيطرة على حياة المقدسيين اليومية، وتقييد حرياتهم الأساسية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان.

الجدول رقم (11) يوضح قرارات الحبس المنزلي التي رُصدت خلال الربع الأول للعام 2026

الشهر	العدد
شهر كانون الثاني	4 قرارات
شهر شباط	12 قرار
شهر آذار	قراران
المجموع	**18**

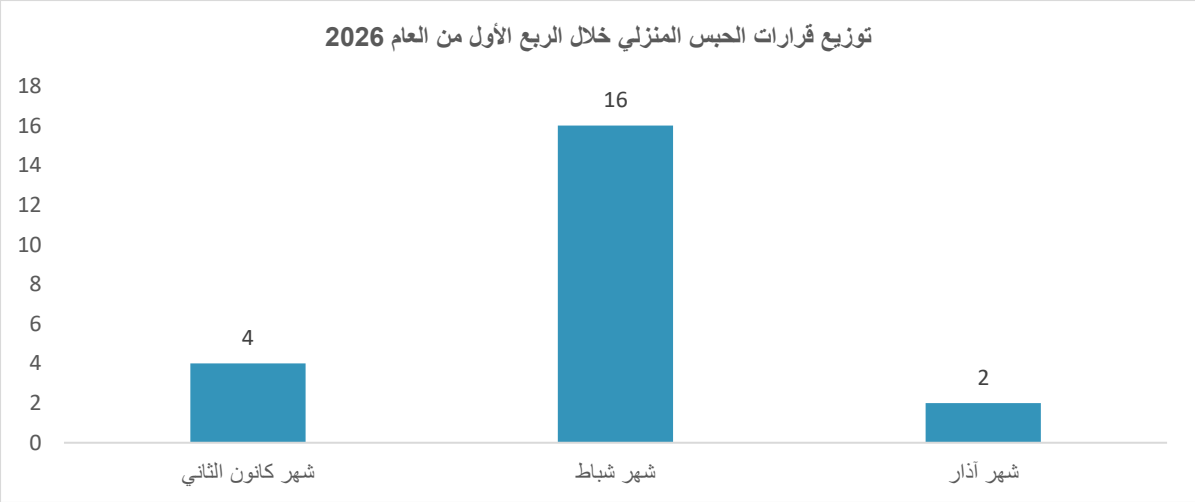

الجدول رقم (12) مقارنة قرارات الحبس المنزلي رُصدت خلال الربع الأول للأعوام (2021–2026)

العام	العدد
2021	35 قرارًا
2022	35 قرارًا
2023	83 قرارًا
2024	16 قرارًا
2025	27 قرارًا
2026	18 قرارًا

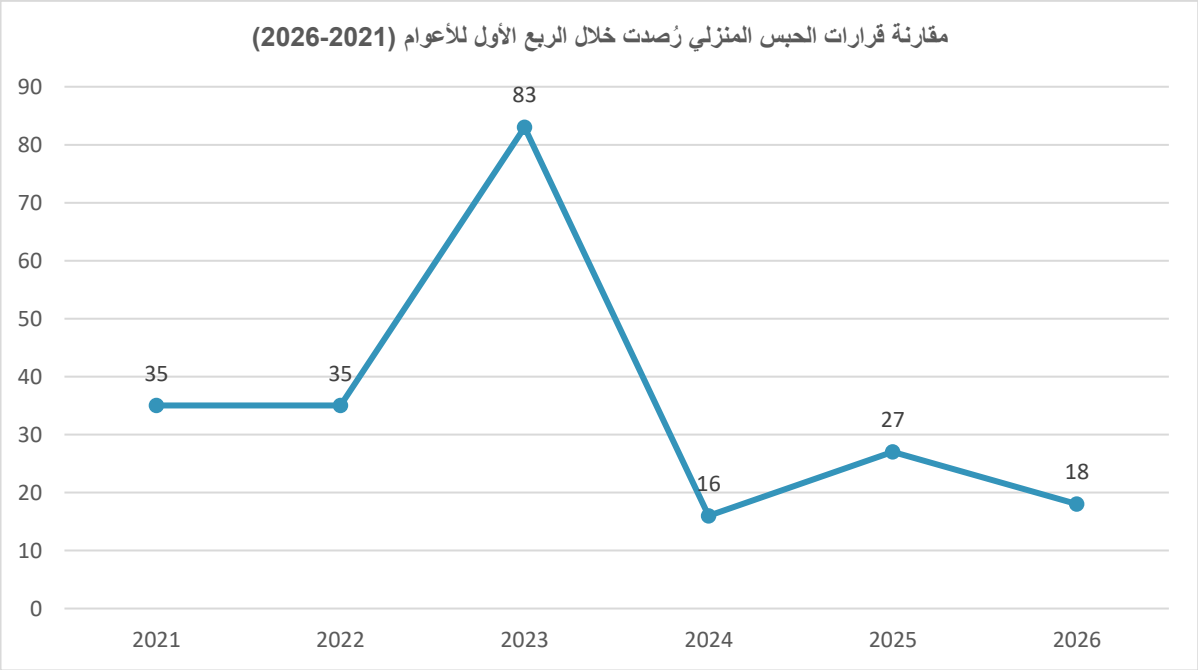

قرارات الإبعاد

خلال الربع الأول من عام 2026، واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسة الإبعاد القسري التعسفي بحق الفلسطينيين في محافظة القدس بوتيرة متصاعدة وصادمة؛ حيث رصدت محافظة القدس إصدار ما مجموعه (595) قراراً بالإبعاد، مسجلةً بذلك ارتفاعاً هائلاً ونوعياً مقارنة بالأعوام السابقة.

ويعود السبب الرئيسي في هذه القفزة الإحصائية إلى تزامن الربع الأول مع شهر رمضان المبارك، واستخدام الاحتلال للإبعاد كأداة استباقية لتفريغ المسجد والبلدة القديمة من الوجود الفلسطيني، وتكريس التقسيم الزماني والمكاني؛ تبع ذلك فرض إغلاق شامل وغير مسبوق على المسجد الأقصى هو الأول من نوعه منذ عام 1967.

وقد استهدفت هذه القرارات بشكل ممنهج المرابطين، وحراس المسجد، والأسرى المحررين، والصحفيين، والنشطاء، في محاولة لتقويض الحضور الديني والوطني وعزل الرموز المقدسية المؤثرة.

كما يُشار إلى أن الأعداد الفعلية لقرارات الإبعاد قد تكون أعلى من الموثق، في ظل لجوء سلطات الاحتلال إلى وسائل ترهيب حديثة لتمرير سياساتها، مثل استخدام تطبيق "واتساب" لتبليغ القرارات، وتهديد المبعدين بمنع التصريح الإعلامي، ما يعكس تحولاً نحو "الرقمنة القمعية" لفرض واقع تهويدي صامت بعيداً عن الرقابة الحقوقية الدولية.

الجدول رقم (13) يوضح توزيع قرارات الإبعاد التي رُصدت خلال الربع الأول للعام 2026

الشهر	العدد
شهر كانون الثاني	135 قرارًا بالإبعاد
شهر شباط	400 قرارًا بالإبعاد
شهر آذار	60 قرارًا بالإبعاد
المجموع	**595** قرارًا بالإبعاد

الجدول رقم (14) مقارنة قرارات الإبعاد التي رُصدت خلال الربع الأول للأعوام (2021-2026)

العام	العدد
2021	47 قرارًا
2022	56 قرارًا
2023	79 قرارًا
2024	39 قرارًا
2025	86 قرارًا
2026	595 قرارًا

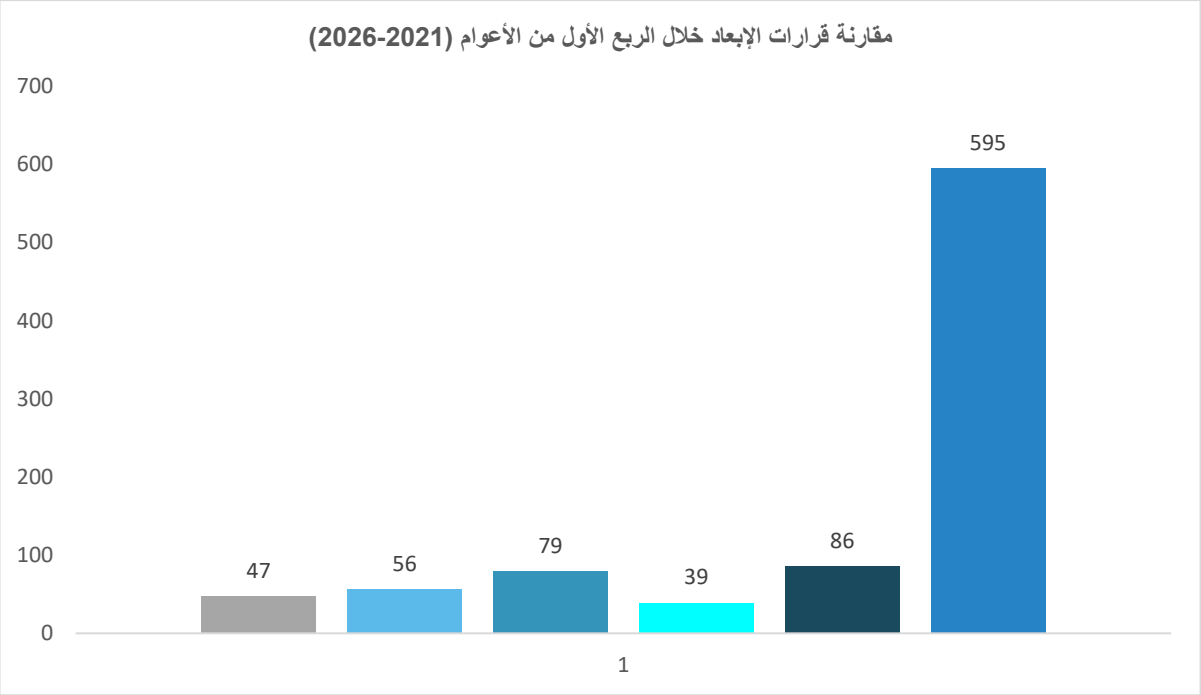

قرارات بمنع السفر

في سياق التضييق المتواصل على أبناء شعبنا في محافظة القدس، واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال الربع الأول من عام 2026 تصعيد استخدامها لسياسة منع السفر كأداة عقابية لتقييد حرية الحركة، واستهداف الشخصيات المقدسية الفاعلة، بما في ذلك النشطاء والمرابطين، في محاولة لفرض مزيد من العزل والسيطرة على المجتمع المقدسي

وقد رصدت محافظة القدس خلال هذا الربع إصدار (9) قرارات بمنع السفر. وتبيّن أن هذه القرارات تركزت بحق شخصيات مقدسية بارزة، حيث أصدرت سلطات الاحتلال في 4 آذار 2026 قرارين يقضيان بمنع السفر وتجديده بحق المقدسيتين خديجة خويص وهنادي الحلواني، بقرارات موقعة من رئيس وزراء الاحتلال، كما تم في 25 آذار تسليم خديجة خويص قرارًا إضافيًا يقضي بمنعها من السفر حتى آب 2026.

وتعكس هذه المعطيات استمرار نهج الاحتلال في استخدام منع السفر كوسيلة للضغط والملاحقة، خاصة بحق الشخصيات المؤثرة في مدينة القدس، بما يشكل انتهاكًا واضحًا لحرية التنقل ويهدف إلى تقويض الدور المجتمعي والوطني لهذه الشخصيات.

عمليات الهدم والتجريف ومصادرة الممتلكات

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسة هدم منازل الفلسطينيين في مدينة القدس ضمن مخطط التهجير القسري والتطهير العرقي، في محاولة لفرض واقع ديموغرافي جديد يخدم مشاريع التهويد وأسرلة المدينة. وخلال الربع الأول من عام 2026، صعّدت سلطات الاحتلال من هذه السياسة، حيث رصدت محافظة القدس تنفيذ (147) عملية هدم وتجريف، توزعت هذه العمليات بواقع (23) عملية هدم ذاتي قسري أُجبر خلالها المواطنون المقدسيون على هدم منازلهم بأيديهم، و(113) عملية هدم نفذتها آليات الاحتلال، إضافة إلى (11) عملية تجريف استهدفت أراضٍ زراعية وممتلكات فلسطينية، بحجج وذرائع مختلفة أبرزها "البناء دون ترخيص"، في ظل سياسة تخطيط تمييزية تجعل الحصول على تراخيص البناء أمرًا شبه مستحيل للفلسطينيين.

كما واصلت سلطات الاحتلال تنفيذ عمليات الهدم والتجريف خلال شهر رمضان، بما في ذلك خلال أيام عيد الفطر، في سابقة خطيرة تعكس تصعيدًا في استهداف المقدسيين وممتلكاتهم دون أي مراعاة للخصوصية الدينية، حيث شملت الانتهاكات إجبار عائلات على هدم منازلها ذاتيًا، كما حدث في بلدات بيت حنينا وصور باهر وأم طوبا.

أبرز عمليات الهدم والتجريف خلال الربع الأول من عام 2026:

- 26 – 27كانون الثاني 2026: نفذت قوات الاحتلال واحدة من أوسع عمليات الهدم الجماعي، حيث هدمت (70) منشأة في كفر عقب ومحيط مخيم قلنديا، ضمن ما سُمّي عملية "درع العاصمة"، والتي استهدفت منطقة شارع المطار وأدت إلى تدمير ممتلكات وتعطيل مرافق حيوية.
- 20 كانون الثاني 2026: هدمت قوات الاحتلال مكاتب متنقلة داخل مقر وكالة "الأونروا" في حي الشيخ جراح، قبل الاستيلاء عليه وتحويله إلى ثكنة عسكرية.
- 1 شباط 2026: أجبرت بلدية الاحتلال الشقيقين كمال وكرم أبو صوي على هدم منزليهما ذاتيًا في حي واد قدوم ببلدة سلوان، بحجة البناء دون ترخيص.
- 2 شباط 2026: هدمت آليات الاحتلال (6) محال تجارية واستبلًا للخيول في منطقة وادي الجهير، كما أُجبر أحد المواطنين على هدم منزله ذاتيًا في جبل المكبر.
- 18 شباط 2026: أجبرت بلدية الاحتلال المواطن أحمد خضر نمر على هدم منزله ذاتيًا في بلدة صور باهر جنوب شرق القدس.
- 6 آذار 2026: جرفت قوات الاحتلال أراضي زراعية واقتلعت أشجار زيتون في بلدة بدو شمال غرب القدس، ما ألحق أضرارًا بالمحاصيل الزراعية.
- 9 آذار 2026: أقدمت قوات الاحتلال على إزالة مئات الأشجار في منطقة وادي الحمص ببلدة صور باهر، بمحاذاة الجدار، في سياق استكمال مشاريع استعمارية.
- 20 آذار 2026: أجبرت بلدية الاحتلال المواطن أحمد بكيرات على هدم جزء من منزله ذاتيًا في بلدة صور باهر خلال أيام عيد الفطر.
- 23 آذار 2026: هدمت قوات الاحتلال صرح شهداء مخيم شعفاط شمال شرق مدينة القدس.
- 30 آذار 2026: هدمت آليات الاحتلال (5) منازل في حي البستان ببلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى المبارك، بعد اقتحام المنطقة دون سابق إنذار، وتشريد العائلات القاطنة فيها.

الجدول رقم (15) يوضح توزيع عمليات الهدم التي رُصدت خلال الربع الأول للعام 2026

الشهر	هدم بآليات لاحتلال	هدم قسري ذاتي	حفر وتجريف	المجموع
شهر كانون الثاني	**79**	**5**	**2**	**86**
شهر شباط	**27**	**15**	**7**	**49**
شهر آذار	**7**	**3**	**2**	**12**
المجموع	**113**	**23**	**11**	**147 عملية هدم وتجريف**

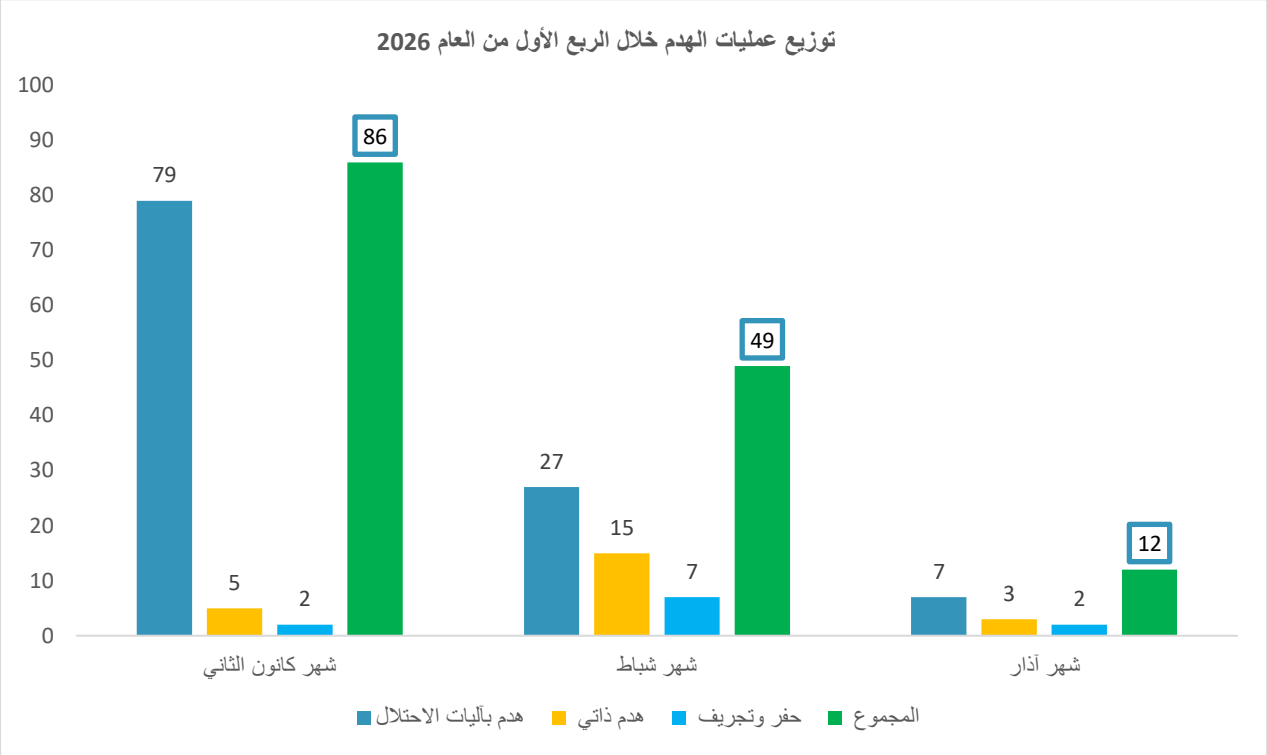

الجدول رقم (16) مقارنة عمليات الهدم التي رُصدت خلال الربع الأول للأعوام (2021-2026)

العام	العدد
2021	74 عملية هدم
2022	79 عملية هدم وتجريف
2023	131 عملية هدم وتجريف
2024	68 عملية هدم وتجريف
2025	91 عملية هدم وتجريف
2026	147 عملية هدم وتجريف

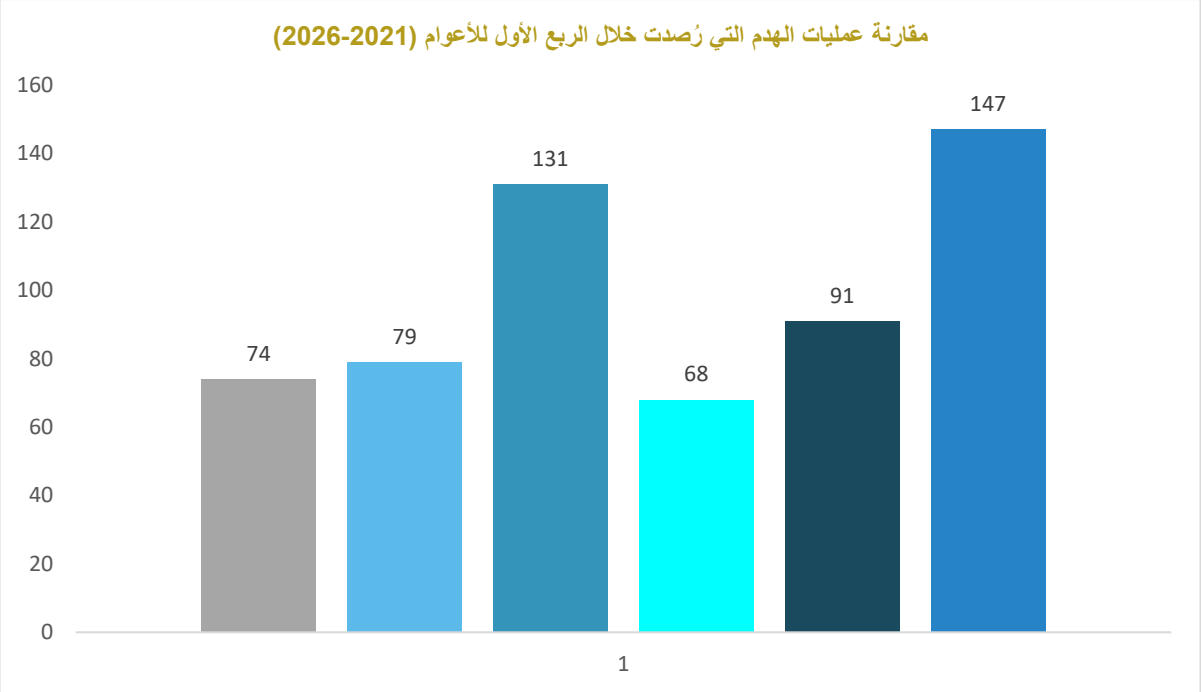

قرارات الهدم والإخلاء القسري ومصادرة الأراضي

شهدت محافظة القدس المحتلة خلال الربع الأول من عام 2026 تصعيدًا غير مسبوق في سياسات الاحتلال الإسرائيلي المتعلقة بإخطارات الهدم والإخلاء والمصادرة، في إطار سعيه لإعادة تشكيل الواقع الديموغرافي والجغرافي في مدينة القدس، خاصة في الأحياء ذات الكثافة السكانية الفلسطينية، وعلى رأسها بلدة سلوان وحي بطن الهوى وبلدة عناتا.

وقد وثّقت محافظة القدس خلال هذه الفترة (214) إخطارًا، توزعت بين (146) قرارًا بالهدم، و(62) قرارًا بالإخلاء، و(6) قرارات بالمصادرة، ما يعكس تصعيدًا خطيرًا في وتيرة هذه الانتهاكات، لا سيما الإخلاءات القسرية التي استهدفت بشكل مكثف حي بطن الهوى في بلدة سلوان لصالح الجمعيات الاستيطانية.

ففي 1 كانون الثاني 2026، ثبّتت محكمة الاحتلال العليا أوامر الإخلاء بحق عائلة زهير الرجبي وإخوانه في حي بطن الهوى، والتي تشمل 7 شقق سكنية يقطنها نحو 50 مواطنًا، لصالح جمعية "عطيرت كوهنيم"، في سياق استهداف متواصل لعائلات الحي. كما شهد شهر كانون الثاني استيلاء مستعمرين على منزل عائلة بصبوص بعد إخلائه قسرًا، إلى جانب فتح ملفات إخلاء بحق عشرات المنازل تمهيدًا لتهجير جماعي.

وخلال شهر شباط 2026، صعّدت سلطات الاحتلال بشكل لافت من سياسة الإخطارات، حيث وزّعت عشرات أوامر الهدم في بلدة عناتا ومناطق أخرى، أبرزها تسليم (60) إخطارًا في وعر البيك، إضافة إلى أوامر إخلاء نهائية لعائلات الرجبي في حي بطن الهوى، مع تحديد مواعيد قريبة للتنفيذ، ما يهدد عشرات العائلات بالتشرد. كما شملت الانتهاكات مصادرة أراضٍ في بيت حنينا، وإخطارات طالت منشآت سكنية وزراعية في أبو ديس.

أما خلال شهر آذار 2026، فقد تم توثيق (9) إخطارات جديدة، توزعت بين (7) إخطارات بالهدم و(2) بالإخلاء، حيث اقتحمت قوات الاحتلال في 22 آذار منزلين لعائلة بصبوص في حي بطن الهوى وسلّمتهما قرارات إخلاء نهائية، كما سلّمت في 24 آذار إخطارات بهدم وإخلاء (7) منازل مأهولة في قرية قلنديا شمالي القدس، رغم أنها قائمة منذ سنوات طويلة.

استهداف الشخصيات الوطنية والدينية

شهدت محافظة القدس خلال الربع الأول من عام 2026 تصعيدًا في استهداف القيادات الدينية والوطنية عبر أدوات المنع والإبعاد والملاحقة القضائية.

- محافظ القدس عدنان غيث: واصلت سلطات الاحتلال ملاحقته قضائيًا عبر تأجيل جلسات محاكمته خلال كانون الثاني، في إطار سياسة الاستنزاف القانوني بهدف تقييد دوره الرسمي.
- الشيخ عكرمة صبري: صعّدت سلطات الاحتلال إجراءاتها بحقه، فمددت منعه من السفر في كانون الثاني، ثم استدعته للتحقيق في آذار وأبعدته عن البلدة القديمة في مدينة القدس لمدة 15 يومًا.
- وزير شؤون القدس أشرف الأعور: مُنع من دخول الضفة الغربية منذ كانون الثاني، وثُبّت القرار في شباط، ما أعاق أداءه لمهامه الحكومية.
- الشيخ محمد علي العباسي: اعتُقل في شباط من داخل باحات المسجد الأقصى المبارك وسُلّم قرار إبعاد عنه.
- الشيخ إياد العباسي: جُدد إبعاده خلال شهر شباط عن المسجد الأقصى لمدة 6 أشهر عبر إشعار إلكتروني.

الجرائم والانتهاكات ضد المؤسسات والمعالم المقدسية

شهدت محافظة القدس المحتلة خلال الربع الأول من عام 2026 تصعيدًا ملحوظًا في الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية التي استهدفت المؤسسات والمعالم الدينية والتعليمية والثقافية والإعلامية، في إطار سياسة ممنهجة تهدف إلى تقويض الوجود الفلسطيني وفرض واقع تهويدي في المدينة.

وقد تنوعت هذه الانتهاكات بين إغلاق أماكن العبادة، وعلى رأسها المسجد الأقصى، واقتحام المؤسسات التعليمية والثقافية، واستهداف المراكز المجتمعية، والتضييق على العمل الإعلامي، إلى جانب الاعتداء على المقدسات الإسلامية والمسيحية، بما في ذلك كنيسة القيامة.

وتعكس هذه الممارسات توجهاً متصاعداً لإعادة تشكيل الواقع الديني والمؤسسي في القدس، بما ينسجم مع مشاريع السيطرة وفرض السيادة الإسرائيلية على المدينة.

أبرز الانتهاكات خلال الربع الأول من عام 2026:

- 4 كانون الثاني 2026: اعتداء مستعمرين على مقابر إسلامية في القدس وتحطيم شواهد قبور، في انتهاك صارخ لحرمة المقابر والمعالم الدينية.
- 12 كانون الثاني 2026: شروع سلطات الاحتلال بقطع المياه والكهرباء عن منشآت تابعة لوكالة الأونروا في حي الشيخ جراح، بما يشمل مدارس وعيادات ومقرات إدارية، في استهداف مباشر للخدمات الأساسية.
- 13 كانون الثاني 2026: إخطار عيادة الزاوية داخل باب الساهرة بالإغلاق، مع التهديد بقطع الخدمات عنها، في انتهاك للحق في الرعاية الصحية.
- 20 كانون الثاني 2026: تنفيذ عمليات هدم داخل مقر الأونروا في الشيخ جراح ورفع العلم الإسرائيلي فوقه، في سابقة تمسّ الحصانة الدولية للمؤسسات الأممية.
- 21 كانون الثاني 2026: إغلاق مقر الأونروا في مخيم شعفاط، ضمن سياسة إنهاء الوجود المؤسسي للوكالة في القدس.

- 22 كانون الثاني 2026: اقتحام مركز يبوس الثقافي ومنع عرض فيلم، إلى جانب اقتحام تجمع الخان الأحمر وتصوير مرافق المدرسة، في استهداف مباشر للقطاعين الثقافي والتعليمي.
- 25 كانون الثاني 2026: اقتحام مسرح الحكواتي ومنع إقامة فعالية ثقافية، ضمن سياسة خنق الفضاء الثقافي المقدسي.
- 26 كانون الثاني 2026: تصعيد استهداف الصحفيين عبر الاعتداء عليهم ومنعهم من التغطية، وتمديد إغلاق مكتب قناة الجزيرة، واقتحام مركز الكمنجاتي.
- 28 كانون الثاني 2026: فرض غرامات مالية باهظة على مؤسسات في مخيم شعفاط وقطع الخدمات عنها، وإمهالها لتصويب أوضاعها القانونية تحت تهديد الإغلاق.
- 6 شباط 2026: منع إقامة لقاء ديني داخل المصلى القبلي في المسجد الأقصى، في انتهاك لحرية العبادة.
- 8 شباط 2026: اعتداءات متكررة عند مدخل الكنيسة الأرمنية في البلدة القديمة، تمثلت بالبصق المتعمد، في سلوك عنصري يستهدف المقدسات المسيحية.
- 12 شباط 2026: اقتحام منزل ومقرات مؤسسات ثقافية بارزة في القدس وتسليم استدعاءات للتحقيق، في استهداف للرموز الثقافية.
- 17 شباط 2026: إغلاق مقر مؤسسة برج اللقلق المجتمعي بقرار رسمي، بعد اقتحامه ومحاصرة المتواجدين داخله.
- 18 شباط 2026: منع إدخال وجبات الإفطار للصائمين وفرض قيود على موظفي الأوقاف، إلى جانب استهداف معاهد الأونروا التعليمية.
- 19 شباط 2026: استهداف كنيسة الزيارة في عين كارم عبر كتابة شعارات عنصرية، في اعتداء على المعالم المسيحية.
- 21 شباط 2026: اقتحام مسجد في بيت صفافا وفرض مخالفة بذريعة رفع الأذان، ضمن التضييق على الشعائر الإسلامية.

- 23 شباط 2026: تصنيف خمس منصات إعلامية فلسطينية كـ"إرهابية"، في خطوة لتقييد العمل الإعلامي في القدس.
- 27 شباط 2026: اقتحام مقبرة باب الرحمة واستخدامها كنقطة تمركز عسكرية، في انتهاك لحرمة المقابر.
- 28 شباط 2026: إغلاق شامل لـ المسجد الأقصى، ومنع المصلين وإغلاق محال البلدة القديمة، ما أدى إلى شلل اقتصادي وديني، ومستمر حتى إعداد التقرير.
- 3 آذار 2026: ترويج منتجات إسرائيلية تحت مسميات فلسطينية مثل "تمر القدس"، في استغلال اقتصادي لاسم المدينة وهويتها.
- 10 آذار 2026: تعديل مخططات بلدة سلوان وتقليص مساحتها لصالح مشاريع استيطانية، خاصة في وادي حلوة.
- 16 آذار 2026: تهديد بإغلاق مطعم في سوق خان الزيت ومنع توزيع وجبات إفطار، في استهداف للمبادرات المجتمعية.
- 29 آذار 2026: إصدار قرار بهدم القاعة الرياضية في جمعية برج اللقلق، واقتحام مدارس الأونروا في مخيم شعفاط وأخذ قياسات هندسية تمهيدًا لإجراءات لاحقة.
- 30 آذار 2026: إعلان فتح حائط البراق للحاخامات لأداء طقوس دينية، بالتزامن مع اقتحام مقبرة باب الرحمة، في تكريس لسياسة التمييز الديني وفرض واقع جديد في المدينة.

تؤكد هذه المعطيات أن ما يجري في القدس خلال الربع الأول من عام 2026 ليس مجرد سلسلة انتهاكات متفرقة، بل سياسة ممنهجة تستهدف تفكيك البنية الدينية والمؤسسية الفلسطينية وفرض وقائع تهويدية بالقوة، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وحرية العبادة، بما يستدعي تحركًا دوليًا عاجلًا لوقف هذه الجرائم وحماية هوية المدينة المقدسة.

الانتهاكات بحق الأسرى المقدسيين

شهدت الانتهاكات بحق الأسرى المقدسيين خلال الربع الأول من عام 2026 تصعيدًا خطيرًا وممنهجًا من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، استهدف مختلف فئات الأسرى، بما في ذلك الأسرى المحررون، والأطفال، والمرضى، في سياق سياسة شاملة تهدف إلى كسر إرادة الأسرى، وتشديد الضغط على المجتمع المقدسي، وفرض وقائع قسرية تمهّد لمزيد من الإقصاء والتهجير.

فخلال شهر كانون الثاني، واصلت سلطات الاحتلال سياساتها القمعية بحق الأسرى داخل السجون وخارجها، حيث تعرّض الأسرى لاعتداءات جسدية مباشرة، كما في حالة الأسير ناصر الفقيه الذي فقد حاسة السمع في إحدى أذنيه نتيجة الضرب داخل سجن عوفر. كما صعّدت سلطات الاحتلال من سياسة الإبعاد القسري، عبر نقل عدد من الأسرى المقدسيين إلى خارج البلاد، في انتهاك واضح للقانون الدولي. وفي السياق ذاته، أجبرت مخابرات الاحتلال عشرات الأسرى المحررين على الخضوع لإجراءات مهينة، شملت تصويرهم مع العلم الإسرائيلي، إلى جانب مداهمة منازلهم واعتقال أفراد من عائلاتهم، وفرض قيود مشددة على حركتهم، بما في ذلك قرارات الإبعاد عن المسجد الأقصى.

وخلال شهر شباط، اتسعت دائرة الاستهداف لتشمل ملاحقة الأسرى المحررين بشكل مكثف، من خلال تسليمهم استدعاءات متكررة للتحقيق، واقتحام منازلهم والاعتداء على عائلاتهم وتخريب ممتلكاتهم، في سياسة تهدف إلى بث الرعب في المجتمع المقدسي. كما برز تصعيد خطير تمثل في قرارات سحب الهويات والإبعاد، بما يشكّل سابقة قانونية خطيرة تفتح الباب أمام تهجير الأسرى المقدسيين بعد تحررهم.

أما خلال شهر آذار، فقد بلغ التصعيد ذروته، حيث واصلت سلطات الاحتلال ملاحقة الأسرى المحررين فور الإفراج عنهم، كما حدث مع الأسير المحرر محمد أبو ناب، الذي داهمت قوات الاحتلال منزله بعد يوم واحد فقط من تحرره، وسلمته استدعاءً للتحقيق، في رسالة واضحة بأن الحرية لا تعني انتهاء الملاحقة. كما أقدمت سلطات الاحتلال على سحب الهوية المقدسية من الأسير المحرر رشيد الرشق، في خطوة تعكس توجهاً متصاعداً نحو استخدام أدوات قانونية لسلب الحقوق المدنية وفرض الإبعاد القسري.

وفي تطور بالغ الخطورة، أقرّ الاحتلال مشاريع قوانين عنصرية تستهدف الأسرى بشكل مباشر، أبرزها مشروع قانون إعدام الأسرى، الذي يشكّل تحوّلاً خطيراً نحو شرعنة القتل بحق الأسرى ضمن إطار قانوني، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني، ويعكس تصعيدًا غير مسبوق في استهداف الحركة الأسيرة الفلسطينية.

وفي السياق ذاته، ارتكبت قوات الاحتلال جريمة إعدام ميداني بحق الشاب المقدسي قاسم شقيرات (21 عامًا) من بلدة جبل المكبر، حيث أطلقت النار عليه خلال عملية اقتحام واعتقال، قبل أن تعتقله وهو مصاب دون تقديم أي إسعاف، ليُعلن لاحقًا عن استشهاده. وتُعد هذه الجريمة نموذجًا صارخًا لسياسة الإعدام خارج إطار القانون، التي ينتهجها الاحتلال بشكل متصاعد، خاصة خلال عمليات الاعتقال، في استهداف مباشر للشباب الفلسطيني، وتحويل الاعتقال إلى أداة قتل.

وفي داخل السجون، تواصلت معاناة الأسرى في ظل سياسات الإهمال الطبي المتعمد، وسوء التغذية، والتضييق على أبسط الحقوق الإنسانية، بما في ذلك حرمانهم من ممارسة الشعائر الدينية ومعرفة أوقات الصلاة. وقد تجاوز عدد الأسرى الفلسطينيين خلال هذه الفترة أكثر من 9500 أسير، بينهم عشرات الأسيرات ومئات الأطفال، إضافة إلى ارتفاع غير مسبوق في أعداد المعتقلين الإداريين.

إن مجمل هذه الانتهاكات تؤكد أن سلطات الاحتلال تمضي في تصعيد سياساتها بحق الأسرى المقدسيين، من خلال مزيج من القمع الميداني والتشريعات العنصرية، بما يشكّل منظومة متكاملة تستهدف تصفية قضية الأسرى، وتقويض وجودهم الإنساني والوطني، في انتهاك جسيم لكافة المواثيق الدولية.

المشاريع الاستعمارية

وثّقت محافظة القدس، استنادًا إلى المتابعة اليومية للإعلانات الرسمية الصادرة عن ما تُسمّى "الإدارة المدنية" وبلدية الاحتلال في القدس، إضافة إلى ما وثّقه مركز بيت الشرق، ما مجموعه (53) مخططًا استعماريًا خلال الأشهر الثلاثة، في مؤشر واضح على تسارع وتيرة التوسع الاستيطاني.

وبيّنت المعطيات أن من بين هذه المخططات، (17) مخططًا تم إيداعها، وتشمل بناء ما مجموعه (2592) وحدة استعمارية على مساحة إجمالية تُقدّر بنحو (1256.978) دونمًا، فيما تمت المصادقة على (9) مخططات استيطانية لبناء (860) وحدة استعمارية على مساحة تقارب (82.407) دونمًا، إلى جانب طرح (5) عطاءات ومخططات للمناقصة تضمنت آلاف الوحدات الاستعمارية، إضافة إلى مشاريع اقتصادية تشمل مجمعات تشغيل وتجارية.

خلال شهر آذار 2026، رصدت محافظة القدس 13 مخططًا استعماريًا، شملت إيداع ثلاثة مشاريع جديدة لبناء 1408 وحدات استعمارية على مساحة تصل إلى 210 دونمات، بالإضافة إلى المصادقة على مخطط واحد لبناء وحدتين استعماريتين على مساحة 4.517 دونم. كما شهد الشهر طرح مناقصتين اثنتين لإنشاء ثلاثة مجمعات للتوظيف ومجمع تجاري واحد في مستعمرة معالي أدوميم.

المخططات التي تم ايداعها:

- بتاريخ 2026/1/30 تم إعادة إيداع المخطط 0892588/101 في مستعمرة جيلو بعد إجراء تعديلات عليه، ويهدف إلى تنفيذ تجديد حضري من خلال هدم مبانٍ قائمة وإقامة أبراج بارتفاع يصل إلى 35 طابقًا تضم 466 وحدة استعمارية على مساحة 18.36 دونم.
- بتاريخ 2026/1/30 تم إيداع المخطط 1374503/101 في مستعمرة جيلو، ويهدف إلى إضافة طوابق لمبانٍ قائمة بما يرفع عدد الوحدات إلى 31 وحدة استعمارية، على مساحة 0.742 دونم.
- بتاريخ 2026/2/1 تم إيداع المخطط 1293349/101 في مستعمرة جفعات هماتوس، ويهدف إلى إقامة مبنيين سكنيين بارتفاع 7 طوابق يضمان 26 وحدة استعمارية على مساحة 1.328 دونم.
- بتاريخ 2026/2/5 تم إيداع المخطط رقم 3/600/57 لإقامة مجمع لمعالجة مياه الصرف الصحي "أوج 3" على أراضي النبي موسى، على مساحة 647.084 دونم.
- بتاريخ 2026/2/13 تم إيداع المخطط 1122241/101 في مستعمرة جفعات هشكيد، ويهدف إلى توحيد وتقسيم أراضي المخطط الذي يضم 120 وحدة استعمارية على مساحة 39.095 دونم.
- بتاريخ 2026/2/13 تم إيداع المخطط 1450774/101 في مستعمرة جيلو، ويهدف إلى إضافة طابق قبو مخصص للمخازن على مساحة 1.579 دونم.
- بتاريخ 2026/2/13 تم الإعلان عن إعداد خارطة بنية تحتية رقم "ت.ت.ل 209" في المنطقة الصناعية عطروت (محطة توليد الطاقة)، على مساحة 252 دونم.
- بتاريخ 2026/2/13 تم إيداع المخطط 1106863/101 في مستعمرة تلبيوت، ويهدف إلى إقامة مبانٍ ومؤسسات عامة على مساحة 12.562 دونم.
- بتاريخ 2026/2/13 تم إيداع المخطط 1305804/101 في مستعمرة نوف تسيون، ويهدف إلى توسيع الحي من خلال إضافة 400 وحدة استعمارية، إلى جانب مرافق رياضية وتجارية ومبانٍ عامة، على مساحة 46.231 دونم.
- بتاريخ 2026/2/13 تم إيداع المخطط 1381391/101 في مستعمرة تلبيوت، ويهدف إلى إضافة مبنى جديد يشمل روضة أطفال وكنيسًا على مساحة 1.331 دونم.

- بتاريخ 2026/2/13 تم إيداع المخطط 1235712/101 في مستعمرة تلبيوت، ويهدف إلى إقامة مركز مؤتمرات على مساحة 15.78 دونم.
- بتاريخ 2026/2/13 تم إيداع المخطط 1258045/101 في مستعمرة جفعات هماتوس، ويهدف إلى إقامة مبنى سكني يضم 40 وحدة استعمارية، بالإضافة إلى روضة أطفال، على مساحة 4.819 دونم.
- بتاريخ 2026/2/13 تم إيداع المخطط 101/1411420 في مستعمرة نفي يعقوب، ويهدف إلى إضافة 19 وحدة استعمارية إلى جانب روضة أطفال ومرافق تجارية، على مساحة 1.685 دونم.
- بتاريخ 2026/2/13 تم إيداع المخطط 1/2/26/220 في مستعمرة جفعات زئيف، ويهدف إلى بناء 112 وحدة استعمارية على مساحة 4.382 دونم.
- بتاريخ 2026/3/20 تم إيداع المخطط 1413459/101 في مستعمرة بسجات زئيف، ويهدف إلى إضافة 3 وحدات استعمارية لمبنى قائم وتوسعة الوحدات القائمة، على مساحة 0.675 دونم، وبتاريخ 2026/3/20 تم إيداع المخطط 1141290/101 في مستعمرة نفي يعقوب، ويهدف إلى تنفيذ تجديد حضري يشمل هدم مبانٍ قائمة وإقامة 9 مبانٍ سكنية بارتفاع 12 طابقًا تضم 588 وحدة استعمارية، إضافة إلى مبنى للتشغيل بارتفاع 18 طابقًا، على مساحة 39.418 دونم.
- بتاريخ 2026/3/20 تم إيداع المخطط التنظيمي رقم (7/1627) شرق بلدة العيزرية، ويهدف إلى إنشاء حي استعماري جديد يُعرف بـ"حي شامي" على أراضي أبو ديس، يضم 807 وحدات استعمارية، إلى جانب مرافق عامة واقتصادية وبنى تحتية، على مساحة تُقدّر بنحو 169.9 دونمًا، في سياق مشروع (E1) الاستيطاني.

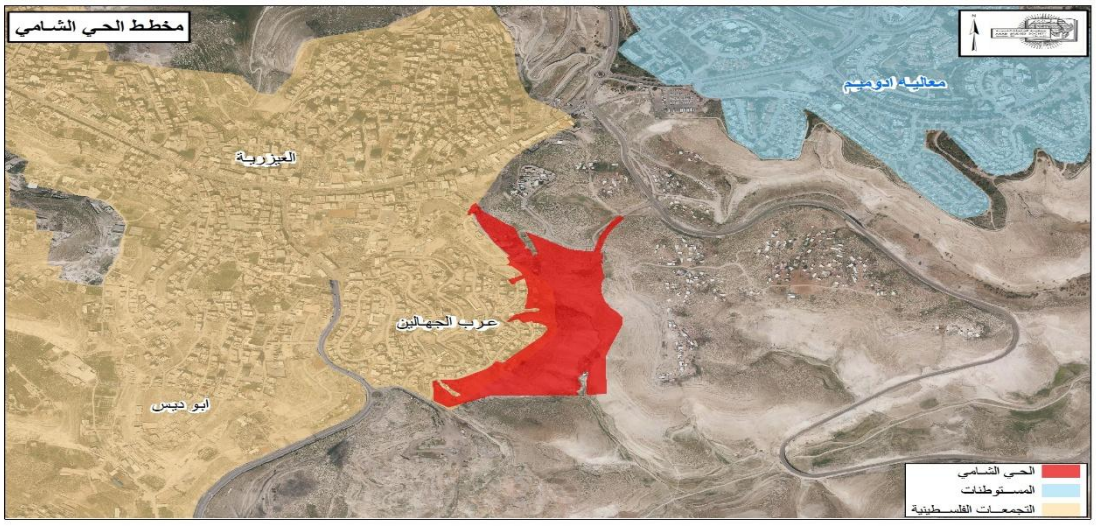

المخططات التي تم المصادقة عليها:

- بتاريخ 2026/2/6 تم المصادقة على المخطط رقم 1326313/101 في مستوطنة جفعات هماتوس، لبناء 45 وحدة استعمارية ومباني للاحتياجات العامة، على مساحة 2.396 دونم. تم إيداع المخطط بتاريخ 2025/11/7.
- بتاريخ 2026/2/13 تم المصادقة على المخطط رقم 1337161/101 في مستوطنة جفعات هماتوس، لبناء 5 وحدات استعمارية على مساحة 0.708 دونم. تم إيداع المخطط بتاريخ 2025/10/24.
- بتاريخ 2026/2/13 تم المصادقة على المخطط رقم 1410588/101، لتوسيع مفترق طرق شرق العيسوية، على مساحة 0.244 دونم. تم إيداع المخطط بتاريخ 2025/10/24.
- بتاريخ 2026/2/13 تم المصادقة على المخطط رقم 12/7/220 في مستوطنة جفعات زئيف، لإضافة وحدة استعمارية واحدة لمبنى قائم على مساحة 0.728 دونم. تم إيداع المخطط بتاريخ 2025/10/15.
- بتاريخ 2026/2/23 تم المصادقة على المخطط رقم 3/3/225 في مستوطنة معاليه مخماس، لبناء مقبرة وطرق وشوارع ومناطق مفتوحة، على مساحة 36.092 دونم. تم إيداع المخطط بتاريخ 2024/3/31.
- بتاريخ 2026/3/20 تم المصادقة على المخطط رقم 1313196/101 في مستوطنة رامات شلومو، لإضافة وحدتين استعماريتين لمبنى قائم (يرتفع عدد الوحدات من 9 إلى 11) على مساحة 4.517 دونم. تم إيداع المخطط بتاريخ 2025/10/26.
- خلال كانون الثاني تم المصادقة على المخطط رقم 1308501/101 في مستعمرة راموت، لتجديد حي "فرانكفورت 2-4" عبر هدم المبنى القائم وبناء 164 وحدة استعمارية تشمل منطقة تجارة ومساحات عامة في الطابق الأرضي، على مساحة 4.798 دونم.

- خلال كانون الثاني تم المصادقة على المخطط رقم 0921239/101 في مستعمرة راموت، لإنشاء مجمع سكني جديد يحتوي على 642 وحدة استعمارية، تجارة ومباني ومؤسسات عامة، ومنطقة عامة مفتوحة على مساحة 32.254 دونم.
- خلال كانون الثاني تم المصادقة على المخطط رقم 1226166/101 في مستعمرة جيلو، لإضافة وحدة استعمارية واحدة ومخازن لمبنى قائم على مساحة 0.67 دونم.

المناقصات:

- خلال كانون الثاني 2026، مناقصة رقم 2026/14 لبناء 350 وحدة استعمارية ضمن دار رعاية للمسنين في مستعمرة معاليه ادوميم.
- خلال كانون الثاني 2026، نشرت ما تُسمّى وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية مناقصة لبناء 3,401 وحدة استعمارية ضمن المخططات المقامة في منطقة (E1) شرق القدس المحتلة.
- خلال شباط 2026، مناقصة رقم 2026/11 في مستوطنة معاليه ادوميم، لبناء 231 وحدة استعمارية ضمن مجمعين على مساحة 24.434 دونم، ضمن المخطط الهيكلي رقم 2/59/7/1/420 (بتاريخ 2026/2/3).
- خلال آذار 2026، مناقصة رقم 2026/65 لإقامة مجمعين للتوظيف في مستوطنة معاليه ادوميم، ضمن المخططين الهيكليين 3/59/7/1/420 و1/59/7/1/420.
- خلال آذار 2026، مناقصة رقم 2026/68 لإقامة مجمع تجاري وتوظيفي في مستوطنة معاليه ادوميم، ضمن المخطط الهيكلي 2/4/420.

أنشطة استعمارية خلال الربع الأول من عام 2026:

- 1 كانون الثاني 2026 – أخطرت بلدية الاحتلال في القدس أهالي حي البستان في سلوان، جنوب المسجد الأقصى، بنيتها مصادرة نحو 5.7 دونمات من أراضي الحي، بذريعة تنفيذ مشروع "تنسيق حدائق ومواقف سيارات" على أرض وصفها الاحتلال بأنها خالية، بينما تعود لأراضٍ هُدمت فوقها منازل مقدسيين خلال العام السابق. وجاء الإجراء ضمن ما سمّته بلدية الاحتلال "استخدامًا مؤقتًا" لمدة خمس سنوات، لكن التجارب السابقة تشير إلى أن هذه الذرائع تُستخدم لفرض مصادرة طويلة الأمد ومنع أي تطوير فلسطيني مستقبلي.
- 7 كانون الثاني 2026 – نشرت وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية مناقصة لبناء 3,401 وحدة استعمارية ضمن المخططات في منطقة (E1) شرق القدس، في إطار تسريع تنفيذ المشروع الاستعماري.
- 12 كانون الثاني 2026 – ناقشت سلطات الاحتلال مخططين استعماريين في حي الشيخ جراح وأراضي مطار القدس الدولي:
- المخطط الأول: إقامة نحو 9,000 وحدة استعمارية شمال القدس على مساحة 1,243 دونمًا.
- المخطط الثاني: مخطط "نحلات شمعون" في حي الشيخ جراح بمنطقة أرض النقاع، على مساحة 17 دونمًا، يضم 316 وحدة سكنية، وهدم منازل نحو 40 عائلة فلسطينية.
- 14 كانون الثاني 2026 – اقتحمت "الإدارة المدنية" وجهات أخرى من سلطات الاحتلال شرقي بلدة الزعيم، في المنطقة التي طرحت فيها سلطات الاحتلال الأسبوع السابق عطاء لبناء 3,401 وحدة استعمارية ضمن مشروع E1.
- 16 كانون الثاني 2026 – أعلن يسرائيل غانتس، رئيس المجلس الإقليمي بنيامين، عن البدء الفعلي بتنفيذ شارع 45 الاستعماري، بميزانية نحو 400 مليون شيكل، لربط المستعمرات شمال القدس وشرق رام الله بالمدينة. ويهدف المشروع إلى ربط المستعمرات بطريق 443 الاستعماري، بدءًا من محيط مستعمرة "مخماس" شرقًا وصولًا إلى نفق حاجز قلنديا غربًا.
- 18 كانون الثاني 2026 – أخطرت بلدية الاحتلال أهالي حي البستان في سلوان بنيتها الاستيلاء على دونم و100 متر من أراضي الحي، بذريعة إقامة مشروع "تنسيق حدائق ومواقف سيارات".

- 19 كانون الثاني 2026 – لاحظ المقدسيون إنارة ليلية في بيوت مهجّرة بقرية لفتا غرب القدس، التي هُجّر أهلها عام 1948، حيث قام مستعمرون بترميم عدد من هذه البيوت تمهيدًا لاستيطانها ضمن مخطط يشمل 250 وحدة سكنية ومرافق للمستوطنين.
- 21 كانون الثاني 2026 – أقام مستعمرون بؤرة استعمارية جديدة قرب تجمع الخان الأحمر البدوي جنوب شرق القدس، ضمن مخطط يستهدف السيطرة على أراضٍ جديدة في شمال وشرق المحافظة، ومنع التوسع الطبيعي للتجمعات البدوية وممارسة الرعي.
- أعلن جيش الاحتلال تعليمات رقم 06/26 لإزالة النباتات البرية ونقل أشجار الزيتون من قطعة أرض في صورباهر بالقدس، مساحتها 56.161 دونم.
- أمر آخر رقم 22/26 لوضع اليد على أرض بمساحة 0.286 دونم في حي ضاحية البريد في بيت حنينا بالقدس، حيث تم إغلاق الشارع ووضع حواجز وكتل إسمنتية.
- 3 شباط 2026 – حذرت محافظة القدس من قرار سلطات الاحتلال لتسجيل جميع أراضي المدينة في السجل العقاري الإسرائيلي (الطابو) حتى نهاية 2029، بما يزيد خطر أوامر الإخلاء والهدم.
- 4 شباط 2026 – أعلنت وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية توقيع اتفاقية لتوسيع مستعمرة "آدم" شمالي القدس، تشمل 2,780 وحدة استعمارية وشق طرق وربط المستعمرة بالبنية التحتية للمستوطنين.
- 5 شباط 2026 – افتتح رئيس دولة الاحتلال يتسحاق هرتسوغ "طريق الحجاج" للمستوطنين والسياح، بطول 600 متر من وادي حلوة مرورًا تحت سور القدس وصولًا إلى أساسات حائط البراق غرب المسجد الأقصى، كما بدأت أعمال شق شارع 45 الاستعماري شمال القدس بطول نحو 5 كيلومترات، على حساب 280 دونم من أراضي المواطنين في مخماس وجبع والرام وكفر عقب، بتكلفة 400 مليون شيكل.
- 16 شباط 2026 – أعلنت وسائل الإعلام العبرية عن مخطط لتوسيع مستوطنة نافيه يعقوب وربطها بمستوطنة آدم، لإقامة مئات الوحدات السكنية الاستيطانية المخصصة لمستوطنين من التيار الحريدي.
- 19 شباط 2026 – أقام مستعمرون بؤرة استيطانية جديدة في منطقة النبي موسى شمال القدس.

- خلال الشهر، صادقت الحكومة على قانون لتسوية الأراضي في الضفة الغربية (مناطق ج) بقيمة 244 مليون شيكل، وقرارات لمواصلة السيطرة على الأراضي، بما يسمح للمستوطنين بشراء الأراضي دون رقابة حكومية.
- كما أعلنت دائرة الأراضي الإسرائيلية عن تسجيل أراضي في قرية بيت صفافا بالقدس، في أحواض رقم 31987، 31777، 30808، مع إلزام أصحاب الأراضي تقديم أوراق الملكية.
- استمرت سلطات الاحتلال في استهداف حي البستان بالهدم وإقامة حدائق توراتية، حيث تم إخطار 14 منزلاً بالهدم.
- 10 آذار 2026 – أظهرت خرائط منشورة على موقع بلدية الاحتلال تعديلات على تقسيمات بلدة سلوان، تقلص مساحة الحي وإلحاق أجزاء ضمن حي "مدينة داوود"، لتصبح المساحة الجديدة نحو 333.76 دونم.
- 11 آذار 2026 – شرع مستعمرون بإقامة بؤرة استعمارية في أراضٍ تابعة لبلدة بيت إكسا شمال غرب القدس، بمرافقة جيش وشرطة الاحتلال، واقتحموا نحو 40 مستعمرًا مناطق رأس فريج وكروم الغرابة والمطاطة، مع أربع شاحنات وجرافة، وبدأوا أعمال التجريف وإنشاء المنشآت.
- 12 آذار 2026 – أظهر مقطع فيديو أعمال إنشاء في محيط حاجز قلنديا العسكري، حيث يعمل الاحتلال على ربط الحاجز الجديد بالشارع الاستعماري رقم 45 الممتد من مخماس إلى حاجز قلنديا باتجاه شارع 443 وطريق مستعمرة "عطروت".
- 10–12 آذار 2026 – أعلنت الإدارة المدنية عن ترخيص "استخدام مؤقت" لأراضي للغرض الرعي بمساحة 6.83 دونم ضمن أراضي قرية الجيب بالحوض رقم 3 المعروف باسم "قطعة بيدو".
- صدرت عدة أوامر عسكرية في الضفة الغربية لوضع اليد على أراضي لأغراض عسكرية، منها:
- جبع: 2,803 دونم (أمر 04/26/فوري مستعجل)
- بيت اجزا/بدو: 5,002 دونم (أمر 65/26/وضع اليد)
- النبي موسى: 4,333 دونم (أمر 16/26/فوري مستعجل).

قرار إسرائيلي لتسوية أراضي القدس: خطوة لتكريس السيطرة وتهديد الوجود الفلسطيني

كشفت منظمة عير عميم الإسرائيلية بداية شهر شباط 2026 عن قرار حكومي جديد يقضي باستكمال تسوية وتسجيل جميع أراضي القدس المحتلة بحلول نهاية عام 2029 في السجل العقاري (الطابو)، في خطوة تهدف إلى تسجيل 100% من أراضي المدينة خلال أربع سنوات، ما يشكل تحولا خطيرا في ملف الأراضي ويهدد الوجود الفلسطيني في القدس الشرقية.

القرار الحكومي رقم (3792) ينص على توسيع الموازنات والصلاحيات والموارد البشرية لآلية تسوية الأراضي المعمول بها منذ عام 2018، مع تعزيز التعاون بين دائرة تسجيل الأراضي و"القيّم على أملاك الغائبين"، الجهة المسؤولة عن نقل الأراضي إلى ملكية الدولة الإسرائيلية. وبحسب المعطيات التي أوردتها المنظمة، فإن عمليات التسوية التي نُفذت منذ عام 2018 شملت نحو 50 حوضا بمساحة تقارب ألفي دونم، جرى تسجيل 85% منها لصالح الدولة أو هيئات استيطانية، في حين لم تُسجل سوى نحو 1% فقط باسم مالكين فلسطينيين.

وتكمن خطورة القرار في أنه يمنح السلطات الإسرائيلية صلاحية تحديد "المالك القانوني" بشكل نهائي، ما قد يؤدي إلى نزع ملكية أراضٍ فلسطينية واسعة، خاصة في ظل تعقيدات الملكية الناتجة عن توقف عمليات التسجيل بعد احتلال الشطر الشرقي من المدينة عام 1967. إذ إن معظم الأراضي لا تحمل سندات تسجيل حديثة في الطابو، وتعتمد على قيود مالية قديمة أو أوراق ورثة متفرقين داخل القدس وخارجها، ما يجعل إثبات الملكية أمام الجهات الإسرائيلية أمرا بالغ الصعوبة.

ويرى مختصون أن هذا الإجراء سياسي بامتياز، ويهدف إلى تكريس فرض القانون الإسرائيلي على القدس الشرقية، رغم اعتبارها أرضا محتلة بموجب القانون الدولي. كما يحذر خبراء من استخدام قانون "أملاك الغائبين" لنقل أراضٍ لا يستطيع أصحابها إثبات ملكيتها إلى ما يسمى "حارس أملاك الغائبين"، ما يحول السكان فعليا من مالكين إلى مستأجرين في أراضيهم.

حيّ البستان في سلوان: معركة الوجود على بُعد أمتار من المسجد الأقصى

يعيش في بلدة سلوان الملاصقة للسور الجنوبي للمسجد الأقصى نحو 59 ألف مقدسي، يتوزعون على 12 حيًا، يتهدد ستةً منها خطر التهجير القسري. ويتجلى هذا الخطر عبر مسارين متوازيين: أوامر هدم بدعوى "البناء دون ترخيص"، وأوامر إخلاء لصالح جمعيات استيطانية تزعم ملكية الأرض لليهود.

ومن بين هذه الأحياء يبرز حي البستان بوصفه العنوان الأوضح لمعركة الوجود. هنا يعيش السكان حياة قلقة، ينامون في بيوتهم كضيوف مؤقتين، لا لأنهم غرباء، بل لأن شبح الهدم يسبقهم إلى الجدران والأسرّة، مهددًا بطمس الذكريات والمستقبل في لحظة. في مطلع شباط 2026 سلّمت طواقم بلدية الاحتلال أوامر هدم لـ14 منزلًا، ومنحت أصحابها مهلة 21 يومًا لتفريغها وهدمها ذاتيًا والرحيل عنها.

ويقع الطرف الشمالي لحي البستان على بُعد 300 متر فقط من سور الأقصى الجنوبي، وتبلغ مساحته نحو 70 دونمًا ويقطنه قرابة 1500 نسمة. وتدّعي سلطات الاحتلال أن الموقع كان "بستان الملك داود"، وتسعى لتسوية منازله بالأرض لضمّه إلى "الحديقة القومية" المقامة في حي وادي حلوة المجاور، والتي

تديرها جمعية العاد الاستيطانية تحت اسم "مدينة داود". ومنذ تسعينيات القرن الماضي تتولى الجمعية إدارة الموقع، بينما تصاعدت خلال العامين الأخيرين عمليات الهدم والمصادرة تمهيدًا لضمّ البستان بالكامل.

وكان حي البستان يضم في الأصل 120 منزلًا، لم يتبقَّ منها اليوم سوى 61 منزلًا بعد هدم 59 منزلًا، بينها 42 هُدمت منذ 7 تشرين الأول 2023، حيث تصاعدت الحملة الاستعمارية خلال عامي الحرب. وشملت عمليات الهدم الأخيرة بتاريخ 30 آذار 2026 شقتين لعائلة شحادة، وشقة صلاح أبو شافع (أجزاء منها)، وشقة ماهر عواد، وشقة أحمد العباسي، إلى جانب سور بطول 50 مترًا للمواطن محمد رويضي، وأسوار وبوابة لعائلة سرحان، وغرفتين لعائلة بدران (حمام ومطبخ). كما ألحقت عمليات الهدم أضرارًا بمنازل مجاورة تعود لعائلتي زيداني وأبو رموز، وطرقات الحي.

وقد سُلّمت جميع منازل الحي أوامر هدم بموجب قانون "كامينتس" الصادر عام 2017، الذي سُوّق كأداة لمحاربة البناء غير المرخص، بينما استُخدم عمليًا لتضييق الخناق على البناء الفلسطيني، عبر سحب صلاحيات التأجيل من المحاكم ومنح مفتشي البلدية سلطة فرض غرامات باهظة وتنفيذ الهدم إداريًا..

وفي كانون الثاني الماضي أخطرت بلدية الاحتلال أصحاب أراضٍ بمصادرة 6 دونمات و900 متر مربع بذريعة "تنسيق حدائق وإقامة مواقف سيارات" لما وصفته بأراضٍ "خالية"، رغم أنها أراضٍ هُدمت منازلها سابقًا. ورغم الحديث عن "استخدام مؤقت" لخمس سنوات، يدرك الأهالي أن المصادرة تمهيد لاقتلاع دائم.

وتندرج هذه السياسات ضمن مخطط أوسع يهدف إلى تغيير الواقع الديمغرافي لصالح المستعمرين، وإحكام السيطرة الجغرافية على محيط المسجد الأقصى، إذ تمثل سلوان الحزام الجنوبي الحارس لأسواره. واستهدافها يعني عمليًا تطويق البلدة القديمة من الجنوب، بالتوازي مع مخططات مشابهة في الشيخ جراح ووادي الجوز وجبل الزيتون، بما يكمل إحكام الطوق حول القدس القديمة ويفرض واقعًا استيطانيًا جديدًا على حساب سكانها الأصليين.

منع قداس أحد الشعانين في كنيسة القيامة

في 29 آذار 2026 وللمرة الأولى منذ قرون، منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بطريرك اللاتين في القدس، الكاردينال بييرباتيستا بيتسابالا، برفقة حارس الأراضي المقدسة الأب فرانشيسكو إيلبو، من دخول كنيسة القيامة في البلدة القديمة لإقامة قداس أحد الشعانين، الذي يصادف الأحد الأخير قبل عيد الفصح بحسب التقويم الغربي. وأوقف عناصر الاحتلال البطريرك والموظف المرافق له عند وصولهما وأجبروهما على العودة، رغم عدم وجود أي مظاهر احتفالية، ما اعتبرته البطريركية خطوة خطيرة وانتهاكًا واضحًا لحرية العبادة.

وجاء المنع بذريعة حالة الطوارئ وتعليمات الجبهة الداخلية التابعة لجيش الاحتلال، في سياق العدوان الإسرائيلي والأمريكي على إيران منذ 28 شباط 2026، وهو ما استُخدم لتبرير منع المسيحيين من الوصول إلى الأماكن المقدسة، بما في ذلك المسجد الأقصى، وحرم مئات الآلاف من صلاتي التراويح وعيد الفطر.

وقد أدى القرار إلى إلغاء مسيرة أحد الشعانين السنوية، التي تنطلق من جبل الزيتون بمشاركة آلاف المسيحيين، حاملة سعف النخيل وأغصان الزيتون، وهي من أبرز الطقوس الدينية التقليدية في القدس، واعتُبر المساس بالممارسة الطقسية التقليدية تهديدًا لاستمرارية هذه الطقوس التاريخية.

وأثارت الحادثة ردود فعل دولية واسعة، حيث اعتبر عدد من رؤساء دول العالم أن منع البطريرك وأربعة كهنة من دخول الكنيسة تجاوز مؤسف ويشكل تهديدًا للوضع القائم في الأماكن المقدسة. في المقابل، أعلنت سلطات الاحتلال لاحقًا السماح للبطريرك بالدخول، مع استمرار القيود على بقية الأماكن المقدسة في البلدة القديمة بذريعة السلامة العامة، ما يطرح مخاطر على حرية العبادة ويؤكد نمطًا متكررًا من التضييق على المسيحيين في القدس.

يُذكر أن قيود الاحتلال لم تقتصر على كنيسة القيامة، بل شملت حرمان المصلين من الوصول إلى المسجد الأقصى، في استهداف واضح للقدس كمركز للمقدسات الدينية.

مخطط "حي شامي" الاستعماري أداة متقدمة لإعادة هندسة الوجود البدوي في بادية محافظة القدس

يمثّل المخطط الاستعماري رقم (7/1627)، المعروف باسم "حي شامي"، حلقة متقدمة ضمن منظومة سياسات إسرائيلية تراكمية تستهدف إعادة تشكيل الحيّز الجغرافي والديموغرافي في محافظة القدس، ولا سيما في بادية القدس الواقعة ضمن الامتداد الشرقي للمدينة. ولا يمكن قراءة هذا المخطط بمعزل عن السياق التاريخي لسياسات التهجير القسري التي طالت التجمعات البدوية منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي، والتي تطورت من أدوات النقل القسري المباشر إلى أنماط أكثر تعقيداً، يمكن توصيفها بـ"الهندسة التخطيطية القسرية."

ففي 25 آذار 2026، أودعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، عبر اللجنة الفرعية للتخطيط والترخيص التابعة لمجلس التخطيط الأعلى في ما تُسمى "الإدارة المدنية"، هذا المخطط مستهدفاً أراضي بلدة أبو ديس شرق القدس، ضمن الحوض رقم (4)، في مواقع: ظهر الرغابنة، منازل علي، باطن بشارة، أم الشخاليب، وظهر القراريط. ويهدف المخطط إلى إحداث تحول بنيوي في استخدامات الأراضي، من أراضٍ زراعية ومناطق مفتوحة ومواقع خدمات قائمة، إلى حي سكني حضري من فئة "سكن ب حسب تصنيف الاحتلال"، يشمل أيضاً مباني عامة وشبكة طرق وبنية تحتية مرافقة.

ويمتد المخطط على مساحة تُقدّر بنحو 169.9 دونماً، منها نحو 79 دونماً مخصصة للسكن، وأكثر من 35 دونماً لشبكة الطرق، مع فرض كثافة عمرانية تصل إلى 12 وحدة سكنية لكل دونم، وبارتفاعات تصل إلى 6 طوابق. وقد فُتحت مهلة قانونية للاعتراض مدتها 60 يوماً، وفق إجراءات شكلية تفتقر في جوهرها إلى شروط العدالة الإجرائية، في ظل واقع السيطرة القسرية وقيود الإثبات المفروضة على الفلسطينيين.

الهندسة التخطيطية كأداة تهجير قسري

لا يُعد هذا المخطط مجرد مشروع تنظيمي، بل يُجسّد تحوّلاً نوعياً في أدوات السيطرة الاستعمارية، حيث يتم توظيف التخطيط العمراني كأداة لإنتاج "بيئة قسرية طاردة"، تدفع السكان الأصليين إلى الرحيل أو القبول بإعادة توطين قسرية. وتندرج هذه السياسة ضمن نمط ممنهج يُمارس في المناطق المصنفة (ج)، يقوم على:

- تكثيف عمليات الهدم ومنع البناء الفلسطيني.

- تقييد الوصول إلى الموارد.
- فرض وقائع تخطيطية بديلة تخدم الأهداف الاستيطانية .

وفي هذا الإطار، يستهدف المخطط بشكل مباشر التجمعات البدوية في بادية القدس، وعلى رأسها تجمع الخان الأحمر وأبو النوار ووادي جمل وجبل البابا ووادي سنيسل وبير المسكوب 1و2، وتجمعات عرب الجهالين، عبر نقلها من بيئتها الرعوية المفتوحة إلى حي حضري مغلق، بما يشكّل تفكيكاً قسرياً لنمطها المعيشي وبنيتها الاجتماعية والاقتصادية.

امتداد لسياسات الترحيل منذ عام 1997

يمثّل مخطط "حي شامي" امتداداً مباشراً لسياسات بدأت فعلياً عام 1997، حين نُقلت مجموعات من بدو الجهالين قسراً إلى أطراف بلدة العيزرية، لإفساح المجال أمام التوسع الاستيطاني. ومنذ ذلك الحين، سعت سلطات الاحتلال إلى بلورة مشاريع لإعادة توطين آلاف البدو، ضمن رؤية استراتيجية تهدف إلى تفريغ المنطقة الواقعة شرق القدس، وخاصة ضمن نطاق مشروع(E1) .

غير أن التطور في هذا المخطط يكمن في إعادة إنتاج ذات السياسة ولكن بأدوات "مؤسسية"، حيث يُقدَّم المشروع كبديل تخطيطي، بينما هو في حقيقته أداة لفرض "التحضّر القسري"، الذي يؤدي إلى:

- تدمير الاقتصاد الرعوي.
- إفقار المجتمعات البدوية.
- تفكيك الروابط الاجتماعية.
- وإخضاع السكان لأنماط سيطرة مكانية مشددة.

وقد أكدت تقارير أممية متكررة أن مثل هذه المخططات لا تخدم مصالح السكان، بل تُعمّق تهميشهم وتعرّضهم لانتهاكات مركبة.

غياب الموافقة الحقيقية

تروّج سلطات الاحتلال لوجود "موافقة" من ممثلي التجمعات البدوية، إلا أن هذه الادعاءات تتناقض مع الواقع الميداني، حيث تؤكد التجمعات المستهدفة رفضها القاطع لأي نقل قسري، وتمسكها بالبقاء في

أراضيها ومراعيها. كما أن التجارب السابقة تُظهر أن عمليات "التشاور" التي تستند إليها هذه المخططات تفتقر إلى شروط الموافقة الحرة والمسبقة، ما يُسقط عنها أي مشروعية قانونية.

الارتباط الحاسم بمشروع(E1)

يتكامل مخطط "حي شامي" عضوياً مع مشروع(E1) ، الذي يُعد أحد أخطر المشاريع الاستيطانية، نظراً لآثاره الجيوسياسية، حيث يهدف إلى:

- ربط مستعمرة "معاليه أدوميم" بمدينة القدس،
- فصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها،
- تقويض إمكانية قيام دولة فلسطينية متصلة جغرافياً .

وفي هذا السياق، يشكّل الوجود البدوي عائقاً مكانياً أمام تنفيذ هذا المشروع، ما يفسر استهدافه بسياسات التفكيك والإزالة، سواء عبر الهدم المباشر أو عبر أدوات التخطيط القسري.

نقل قسري وسياسة استعمارية

يندرج هذا المخطط ضمن انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، وعلى وجه الخصوص:

- الحظر المطلق للنقل القسري للسكان الواقعين تحت الاحتلال (اتفاقية جنيف الرابعة).
- حظر الاستيطان ونقل سكان دولة الاحتلال إلى الأراضي المحتلة.
- انتهاك الحق في السكن الملائم وسبل العيش.

كما أن غياب أي مصلحة عامة حقيقية للسكان الفلسطينيين، واعتماد المخطط على إعادة توزيع قسرية للسكان، يؤكد طابعه كأداة استعمارية تهدف إلى إعادة تشكيل الجغرافيا لخدمة المشروع الاستيطاني.

خلاصة استراتيجية

إن المخطط (7/1627) "حي شامي" لا يمكن اعتباره مشروعاً عمرانياً، بل هو أداة مركبة تستهدف الأرض والإنسان في آن واحد، ضمن استراتيجية تهدف إلى حسم الجغرافيا شرق محافظة القدس، عبر تفريغها من التجمعات البدوية، وفرض واقع استيطاني يخدم مشروع.(E1)

وعليه، فإن التعامل مع هذا المخطط يتطلب مقاربة شاملة، تتجاوز البعد التخطيطي، وترتكز على:

- تأطيره كقضية تهجير قسري أمام المحافل الدولية.
- تفعيل أدوات المساءلة القانونية.
- دعم صمود التجمعات البدوية ميدانياً.
- وإعادة بناء السردية الدولية حوله كجزء من مشروع استعماري ممنهج.

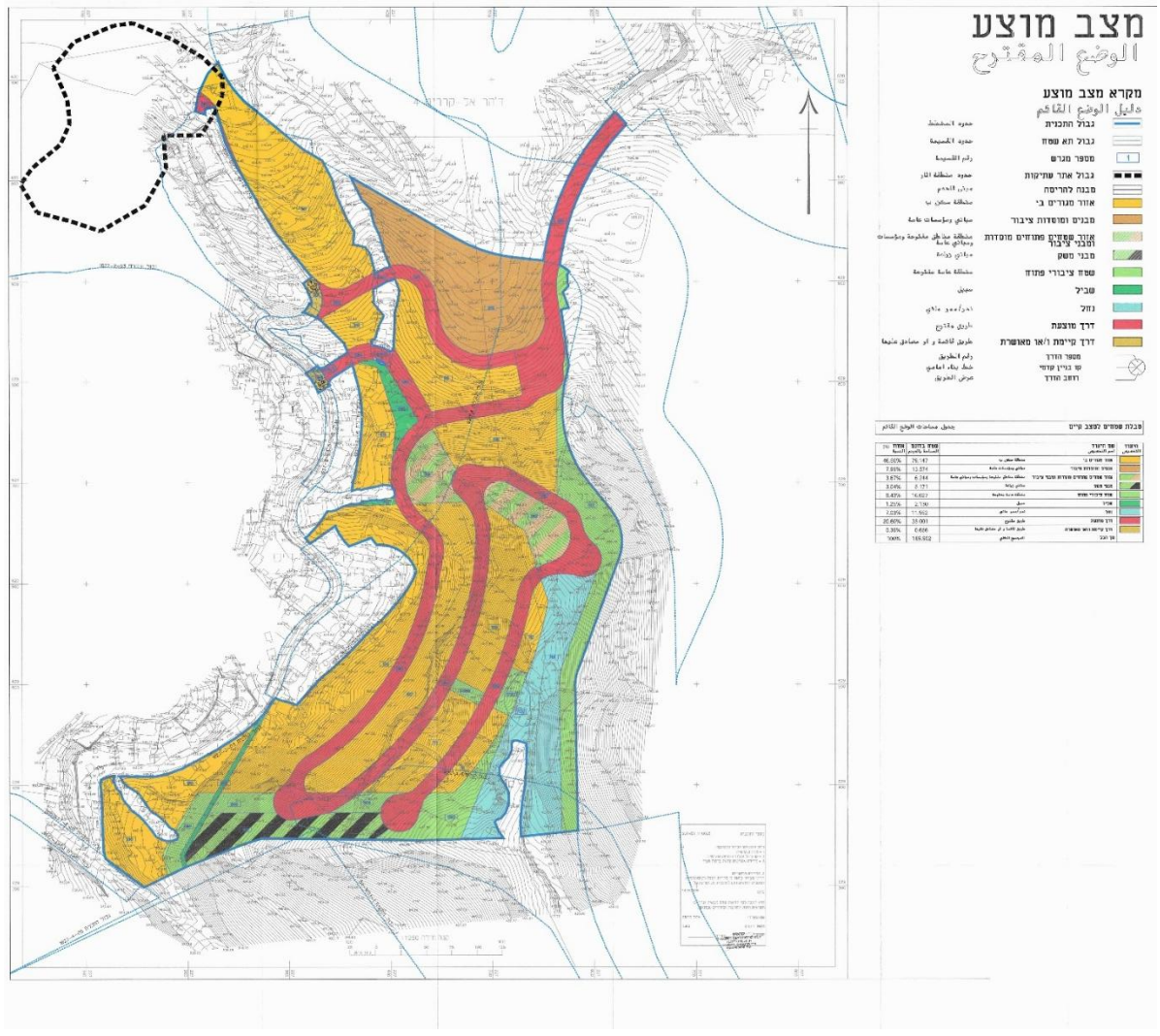

الانتهاكات بحق وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا

صباح يوم الثلاثاء، 20 كانون الثاني 2026، شرعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بمشاركة مباشرة من وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير، في تنفيذ عمليات هدم داخل مجمع المقر الرئيسي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في حي الشيخ جرّاح بمدينة القدس المحتلة. واستهدفت عمليات الهدم مكاتب ومنشآت متنقلة داخل حرم المقر، الذي يُعد منشأة أممية رسمية تشرف على إدارة عمليات الوكالة في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية.

وترافقت عملية الهدم مع اقتحام كثيف، وقيام الاحتلال بإنزال علم الأمم المتحدة ورفع العلم الإسرائيلي فوق مباني الوكالة، في سلوك عدواني يشكّل انتهاكًا صارخًا لاتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة لعام 1946. وقد وصف بن غفير عملية الهدم بأنها "يوم تاريخي ويوم عيد للسيادة الإسرائيلية في القدس"، في اعتراف علني بالطابع السياسي والاستفزازي للجريمة، وفيما بعد تعرض المقر لحريق وسرقة من المستعمرين.

ويقع مقر الأونروا في حي الشيخ جرّاح على مساحة تُقدّر بنحو 40 دونمًا، ويُعد من أكبر وأهم المجمعات الأممية في القدس، إذ يضم المقر الرئيسي لإدارة عمليات الوكالة في الضفة الغربية، إلى جانب مكاتب إدارية، ومنشآت خدمية، ومبانٍ متنقلة، ومستودعات، وأرشيفًا يحتوي على وثائق وسجلات رسمية تتعلق باللاجئين الفلسطينيين.

مخطط إسرائيلي لبناء 1400 وحدة استيطانية في مقر "أونروا" بالقدس

بتاريخ 20 كانون الثاني 2026، كشفت صحيفة «هآرتس» العبرية عن مخطط إسرائيلي لبناء نحو 1400 وحدة استيطانية على الأرض المقام عليها المقر الرئيس لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) في حي الشيخ جرّاح شرقي القدس المحتلة، في خطوة تعكس انتقال الاستهداف الإسرائيلي للوكالة من مستوى التحريض السياسي والتشريعي إلى مستوى الاستيلاء المباشر على الأرض. ويأتي هذا المخطط في سياق تصاعدي بدأ منذ سنوات، لكنه بلغ مرحلة متقدمة مع مصادقة لجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست، نهاية عام 2024، على مشروع قانون قطع العلاقات بين إسرائيل وأونروا، وما رافقه من إعلان «سلطة أراضي إسرائيل» نيتها الشروع ببناء 1440 وحدة سكنية مكان مقر الوكالة، وفق ما تداولته وسائل إعلام عبرية.

وتكتسب الأرض المقام عليها مقر أونروا في الشيخ جرّاح أهمية استثنائية، إذ تقع مباشرة على خط الهدنة المعروف بالخط الأخضر، الفاصل بين حدود عامي 1948 و1967، ما يجعلها نقطة تماس سياسية وقانونية بالغة الحساسية. تاريخياً، صودرت هذه الأرض إبان الانتداب البريطاني من عائلة الجاعوني بذريعة «المصلحة العامة» واستخدمت كمركز للشرطة، ثم بقيت بعد عام 1948 مصنفة كأملاك دولة تحت الإدارة الأردنية، إلى أن تسلمتها أونروا عام 1950 لاستخدامها مقراً رئيساً لعملها في القدس. هذا التسلسل التاريخي يفنّد أي ادعاء بملكية إسرائيلية قانونية للأرض.

ومن الناحية الاستراتيجية، يندرج مخطط بناء 1440 وحدة استيطانية في الشيخ جرّاح ضمن سياسة إسرائيلية واضحة تستهدف حسم الميزان الديمغرافي في القدس لمصلحة أغلبية يهودية ساحقة، عبر تطويق الأحياء الفلسطينية وربط الكتل الاستيطانية بعضها ببعض. فالاستيلاء على مقر أونروا لا يُعدّ إجراءً معزولاً، بل حلقة مكملة لسلسلة مستوطنات قائمة تمتد من «معالوت دفنا» مروراً بـ«رمات أشكول» وصولاً إلى «جفعات همفتار»، بما يخلق شريطاً عمرانياً متصلاً يطمس معالم الخط الأخضر ويقضي عملياً على أي فصل جغرافي بين شطري المدينة.

إن أحد الأهداف المركزية للبناء الاستيطاني على خط الهدنة هو إنهاء هذا الخط سياسياً وميدانياً، عبر فرض واقع عمراني جديد يدمج القدس الغربية والشرقية باعتبارهما «عاصمة موحدة لإسرائيل».

قطع الكهرباء والمياه عن مباني الأونروا بالقدس

في إطار تنفيذ القوانين الإسرائيلية المناهضة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، أُبلغت الوكالة رسميًا بداية كانون الثاني 2026 بقرار قطع خدمتي الكهرباء والمياه عن جميع منشآتها في القدس الشرقية، وذلك عقب مصادقة الكنيست الإسرائيلي نهائيًا، نهاية عام 2025، على مشروع قانون يجيز استخدام الخدمات الأساسية كوسيلة ضغط لمنع عمل الوكالة. وبحسب الإشعار الذي سلمته شركة "جيحون" الإسرائيلية للمياه والصرف الصحي، ستُقطع خدمة المياه خلال 15 يومًا بحجة أن اسم المستهلك المسجل هو الأونروا، فيما أخطرت شركة كهرباء محافظة القدس الوكالة بوقف تزويد الكهرباء عن 10 منشآت تابعة لها وإزالة اسمها كمشترك في الخدمة. ويشمل القرار مقر الإدارة في مخيم شعفاط، وثلاث مدارس، وعيادة صحية، ومكبس نفايات، إضافة إلى العيادة الصحية في البلدة القديمة، ومدرستين في سلوان وصور باهر، ومقر الرئاسة في الشيخ جرّاح، ومركز التدريب المهني في قلنديا، وقت انتهت المهلة التي مُنحت لهم فعليًا.

ويترتب على هذا الإجراء آثار إنسانية مباشرة تطال عشرات آلاف اللاجئين الفلسطينيين، إذ تخدم الأونروا نحو 192 ألف لاجئ في محافظة القدس، من بينهم 16,419 لاجئًا مسجلًا في مخيم شعفاط وحده، حيث يعتمد ما بين 120 و150 مريضًا يوميًا على العيادات الصحية التابعة للوكالة في المخيم والبلدة القديمة. كما يتضرر 4,741 طفلًا مسجلين لدى الأونروا في المخيم، بينهم نحو 1,000 طفل كانوا يتلقون تطعيماتهم في عيادة المخيم، و600 طالب كانوا يتعلمون في مدارس الوكالة الثلاث التي أُغلقت العام الماضي، إضافة إلى حرمان نحو 800 مسن من خدمات العلاج.

الاحتلال يُغلق عيادتي "الزاوية" ومخيم شعفاط بالقدس والأونروا تنقل خدماتها للعيزرية

في 13 كانون الثاني 2026، أخطرت سلطات الاحتلال، بإغلاق مركز القدس الصحي (عيادة الزاوية) الواقعة داخل باب الساهرة التابعة "للأونروا"، في البلدة القديمة، لغاية الحادي عشر من شباط المقبل.

وفي تصعيد جديد يستهدف الوجود الأممي في المدينة المحتلة، أعلنت السلطات الإسرائيلية في الحادي والعشرين من كانون الثاني 2025 عن إغلاق المركز الصحي التابع لوكالة "الأونروا" في مخيم شعفاط

شمالي القدس، وهو ما أكده نائب رئيس بلدية الاحتلال "أرييه كينغ" كجزء من سلسلة إجراءات تستهدف تصفية مؤسسات الوكالة.

معهد تدريب قلنديا في القدس مهدد بالإغلاق

في 18 شباط 2025، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي معهد تدريب قلنديا، شمال القدس المحتلة، وسلّمت قوات الاحتلال إدارة المعهد قرارًا بإخلاء المقر فورًا، وأطلقت القنابل الغازية والصوتية أثناء وجود نحو 340 طالبًا و70 موظفًا داخل الحرم، إذ تزعم سلطات الاحتلال أن المعهد مقام على أرض تبلغ مساحتها 85 دونمًا وتدّعي ملكيتها لصندوق مخصص لتطوير الاستيطان اليهودي في القدس.

ويقدم المعهد 14 تخصصًا مهنيًا متنوعًا تلبي احتياجات سوق العمل، إلى جانب خدمات أساسية للطلبة، من بينها السكن الداخلي للطلبة القادمين من خارج محافظة رام الله، وخدمات الإرشاد الصحي والنفسي، إضافة إلى قسم متخصص للتوجيه والإرشاد المهني، وتراوح أعداد الخريجين سنويًا بين 250 و300 خريج في مختلف التخصصات، ما يجعل المعهد ركيزة أساسية في تمكين الشباب اللاجئ اقتصاديًا واجتماعيًا.

ويتعرض المعهد اليوم لخطر الإغلاق القسري في ظل تشريعات وإجراءات إسرائيلية متصاعدة تستهدف تقويض وجود أونروا في القدس ومحيطها، كان من أبرزها مطالبة سلطات الاحتلال، بتاريخ 14 كانون الثاني 2024، الوكالة بدفع "دين" بأثر رجعي بقيمة 17 مليون شيكل، بذريعة البناء أو الاستخدام دون ترخيص. وفي الوقت الراهن، يواجه مئات الطلبة خطر فقدان حقهم في التعليم والتأهيل المهني.

وبتاريخ 28 كانون الثاني 2026، قطعت سلطات الاحتلال الكهرباء عن معهد تدريب قلنديا ومؤسسات الوكالة في مخيم شعفاط.

تصعيد سياسات التهجير القسري والاستيلاء في حي بطن الهوى

تتصاعد سياسات التهجير القسري والاستيلاء على منازل الفلسطينيين في القدس المحتلة، لا سيما في بلدة سلوان، ضمن مخطط استعماري ممنهج تقوده سلطات الاحتلال عبر أذرعها القضائية والجمعيات الاستيطانية. وتستهدف هذه السياسات تفريغ الأحياء المقدسية من سكانها الأصليين وفرض وقائع ديمغرافية جديدة تخدم مشاريع التهويد، خصوصًا في محيط المسجد الأقصى.

ويعد حي بطن الهوى نموذجًا صارخًا لهذه السياسة، بما ينطوي عليه من انتهاك جسيم للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان وتهديد مباشر للوجود الفلسطيني.

وتشهد البلدة تصعيدًا خطيرًا في الإخلاءات والاستيلاء على المنازل، عبر سلسلة مترابطة من القرارات القضائية والتنفيذية التي استهدفت عشرات العائلات، بدءًا من صدور قرارات المحاكم، مرورًا بإخطارات الإخلاء، وانتهاءً بالتنفيذ وتسليم المنازل للجمعيات الاستيطانية، في مشهد يعكس بوضوح آليات التهجير القسري الممنهج.

أوامر إخلاء تهدد 17 عائلة في حي بطن الهوى

أصدرت محكمة الاحتلال العليا بتاريخ 1 كانون الثاني 2026 قرارها بتثبيت أوامر الإخلاء بحق عائلة زهير الرجبي وإخوانه الستة، والتي تشمل 7 شقق يقطنها نحو 50 مواطنًا بينهم أطفال ونساء، لصالح جمعية "عطيرت كوهنيم" الاستيطانية، مع منح دائرة الإجراء والتنفيذ مهلة 21 يومًا لتنفيذ القرار.

كما سبق للمحكمة إصدار قرار في 29 كانون الأول 2025 بتثبيت قرارات الإخلاء الصادرة بحق منازل عائلة عبد الفتاح الرجبي، والتي تضم عائلتين مكونتين من 16 فردًا في أربع شقق، إضافة إلى شقتين لعائلة جبر الرجبي وأربع شقق لعائلة ياسين الرجبي، ليصبح إجمالي عدد العائلات 17 عائلة مهددة بالإخلاء في أي وقت.

إخلاء قسري وفرض السيطرة الاستيطانية على المنازل

- في 25 آذار 2026، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي حي بطن الهوى في بلدة سلوان وأقدمت على إخلاء 11 منزلاً مأهولاً لعائلة الرجبي، يقطنها نحو 65 مقدسيًا، بينهم عائلة يعقوب وأخوته (4 شقق)، وشقة عائلة رزق صلاح، و5 شقق لعائلة نضال الرجبي وإخوانه، إضافة إلى شقة فتحي الرجبي، بهدف السيطرة عليها لصالح الجمعيات الاستيطانية.
- وفي اليوم نفسه، أخلت قوات الاحتلال قسرًا عائلة يوسف بصبوص من منازلها في نفس الحي، وتعود المنازل للمقدسي يوسف محمد إبراهيم البصبوص وأبنائه الثلاثة رائد ورأفت ومحمد، ويبلغ عدد أفراد العائلة نحو 20 شخصًا. وتقع المنازل ضمن بناية سكنية تضم أربعة منازل تعود للعائلة، حيث كان المستعمرون قد استولوا يوم الأحد 22 آذار على منزلين بعد اقتحامهما وتغيير أقفالهما ووضع أسلاك على نوافذهما، قبل أن يستكملوا اليوم الاستيلاء على المنزلين الآخرين.
- استولى مستعمرون، في 5 كانون الثاني 2026، على منزلين لعائلة بصبوص خليل بصبوص وابنه بلال في حي بطن الهوى، وذلك عقب إجبار ساكنيه على إخلائه قسرًا، فيما باشر المستعمرون بأعمال صيانة في محيط المنزل الذي يتكوّن من شقتين وكان يقطنهما 13 فردًا.
- وفي 14 كانون الأول 2025، أجبرت سلطات الاحتلال المسنة نجاح الرجبي (أم ناصر) ونجليها عائد وناصر على إخلاء ثلاثة منازل تعود لهم، لتسليمها إلى جمعية "عطيرت كوهنيم"، التي شرعت فورًا بأعمال ترميم واسعة تمهيدًا لإسكان ثلاث عائلات من المستعمرين.
- كما أُخليت في 9 تشرين الثاني 2025، المقدسية أم زهري الشويكي، إلى جانب منزل نجلها ومنزل المواطن جمعة عودة، وتم دخول المستعمرين إلى المنازل المخلاة ورفع علم دولة الاحتلال، في مؤشر عملي على فرض الأمر الواقع بالقوة تحت حماية الجيش والقضاء الإسرائيلي.

على مدى سنوات، حاولت أم ناصر ترميم غرف منزلها المتهالكة، إلا أن سلطات الاحتلال منعتها من ذلك، بما في ذلك حالات تسرب مياه الصرف الصحي من البؤرة الاستيطانية المجاورة.

ومع إخلاء المنازل، بدأت الجمعية الاستيطانية بأعمال ترميم مكثفة، في ازدواجية فاضحة تكشف الطابع التمييزي والعنصري لهذه السياسات.

وبتاريخ 18 كانون الأول 2025، شرع المستعمرون بفرض مظاهر تهويدية على المباني المستولى عليها من عائلة أم ناصر، من خلال نصب علم إسرائيلي ضخم وتثبيت "المزوزاه" على مدخل أحد المنازل، في خطوة رمزية تهدف لتغيير الطابع العربي والإسلامي للحي.

الادعاءات الاستيطانية وسياقها القانوني العنصري

تستند دعاوى جمعية "عطيرت كوهنيم" إلى مزاعم ملكية تعود ليهود يمنيين منذ عام 1881، على مساحة تقارب 5 دونمات و200 متر مربع في حي بطن الهوى. وقد تكثفت هذه الدعاوى منذ عام 2015، مما وضع أكثر من 84 عائلة فلسطينية تضم نحو 700 فرد في دوامة قضائية أمام محاكم الاحتلال، استنادًا إلى قانون الأمور القانونية والإدارية لعام 1970، الذي يتيح لليهود المطالبة بممتلكات تعود لما قبل عام 1948، بينما يحرم الفلسطينيين من استعادة ممتلكاتهم، وهو ما يشكل نظامًا قانونيًا تمييزياً.

وقد أدى ذلك إلى إخلاء 39 عائلة من منازلها، واستولى المستعمرون على هذه المنازل، بما في ذلك خمسة منازل خلال السنة والنصف الأخيرة: منازل عائلات شحادة، وأبو ناب، وغيث، وعائلتي عودة وشويكي، ومنزل عائلة أم ناصر رجبي، وبصوص، وأخرى من عائلة الرجبي.

حي بطن الهوى: الموقع والأهمية الاستراتيجية

يقع حي بطن الهوى في بلدة سلوان المقدسية، على بعد نحو 400 متر من المسجد الأقصى المبارك، ويقطنه حوالي 10 آلاف فلسطيني. وتعمل الجماعات الاستيطانية على السيطرة على مساحات واسعة من أراضيه وعقاراته، بهدف ربط البؤر الاستيطانية في سلوان بمستعمرات رأس العمود شرقًا ووادي حلوة غربًا، بما يعزز السيطرة الاستعمارية على محيط المسجد الأقصى ويفرض طوقًا ديمغرافيًا حوله.

تحويل العقارات إلى مراكز استيطانية

حولت جمعية "عطيرت كوهنيم" عددًا من العقارات التي استولت عليها إلى مراكز استيطانية. ففي عام 2017 افتتحت ما سمته "مركزًا تراثيًا" في عقار عائلة أبو ناب المصادر، وأطلقت عليه اسم "بيت العسل"، مدعية زورًا أنه كان كنيسًا ليهود اليمن في أواخر القرن التاسع عشر. وفي عام 2024، استولى المستعمرون على نحو دونمين ونصف من أراضي الحي بزعم أنها "أملاك وقفية ليهود اليمن"، رغم امتلاك عائلات أبو دياب والرجبي والشلودي وثائق رسمية تثبت ملكيتهم القانونية لها.

التوصيف القانوني الدولي

إن ما تقوم به سلطة الاحتلال غير الشرعي في القدس الشرقية، من خلال جمعياتها الاستيطانية ومحاكمها ذات الطابع التمييزي، يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة وميثاق روما الأساسي. هذه السياسات تُعد جريمة تهجير قسري وتندرج ضمن سياسة تطهير

عرقي ممنهجة، وقد أكدت الأمم المتحدة أن هذه الممارسات مخالفة صريحة للقانون الدولي الذي يحظر طرد السكان، وإخضاعهم لقوانين تمييزية، أو فرض قوانين الاحتلال على الأراضي المحتلة.

وفي الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في لاهاي بتاريخ 19 تموز 2024، أكدت المحكمة أن سياسة الاستيطان الإسرائيلية في القدس الشرقية، بما في ذلك تطبيق منظومة القوانين التمييزية، تؤدي إلى إخلاء الفلسطينيين من منازلهم لصالح مستعمرين. وخلصت المحكمة إلى أن هذه السياسة تمثل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي، مؤكدة ضرورة احترام حقوق السكان الأصليين وعدم تفريغهم من أراضيهم.

وفي إحدى القضايا التي وصلت إلى المحكمة العليا، تقدمت مجموعة من أبرز خبراء القانون الدولي الإسرائيليين كـ "أصدقاء للمحكمة"، وقدّموا رأياً يؤكد أن للسكان الفلسطينيين حق السكن، أي الحق في الاستمرار بالإقامة في منازلهم التي عاشوا فيها لعشرات السنين، مع الحفاظ على حقوقهم الملكية. كما يشير الرأي إلى أن تطور القانون الدولي لحقوق الإنسان يولي اهتماماً خاصاً للفئات المهمشة والمتضررة من التمييز البنيوي والمؤسسي، وقد يمنح حق السكن أولوية على استعادة الملكية في ظروف معينة، وفقاً لسوابق دولية متعددة.

وبحسب هذا الرأي القانوني، حتى لو اعتبرت المحكمة أن الملكية تعود للمستعمرين، فإن ذلك لا يعني بالضرورة أنهم يستحقون الإخلاء القسري للعائلات الفلسطينية، إذ يمكن أن يُمنحوا تعويضاً مادياً تتحمل الدولة دفعه بدلاً من الإخلاء، بما يضمن حماية حقوق السكان الفلسطينيين واحترام القانون الدولي.

ورغم أن المحكمة قرأت الرأي القانوني، إلا أنها لم تتطرق إليه بشكل مباشر في قرارها، وأُعيدت مسألة الملكية للمزيد من البحث أمام محكمة الصلح، ما يعكس استمرار التعقيدات القانونية المتعلقة بحقوق السكن والملكية في القدس الشرقية.

الخيارات القانونية المتاحة لحكومة الاحتلال في قضية بطن الهوى

وبحسب حركة "السلام الآن" الإسرائيلية، تتوافر أمام حكومة الاحتلال مجموعة من الخيارات القانونية والسياسية للتعامل مع قضية بطن الهوى، أبرزها: تقديم موقف قانوني في الملفات المعروضة أمام المحاكم يؤكد حق السكان الفلسطينيين في البقاء في منازلهم، حتى في حال كانت الملكية الرسمية تعود للمستعمرين، استناداً إلى أحكام القانون الدولي.

ويمكن مصادرة الأراضي للمنفعة العامة مع تعويض المستعمرين، وهو إجراء سبق أن استخدمته إسرائيل بعد عام 1967 حين صادرت نحو ثلث أراضي القدس الشرقية لبناء 55 ألف وحدة استعمارية، ويمكن تطبيقه اليوم على نحو 5 دونمات لصالح سكان بطن الهوى؛ كما يمكن تعديل أو إلغاء التشريعات التمييزية، ولا سيما بنود قانون الأمور القانونية والإدارية لعام 1970 .

ويمكن منع تنفيذ الإخلاء فوراً عبر الامتناع عن إرسال الشرطة للمساعدة في التنفيذ، إذ لا يمكن تنفيذ أي إخلاء دون دور الشرطة، وقد سبق أن تم اتخاذ موقف مماثل في الماضي وحظي بمصادقة المستشار القضائي للحكومة.